الأمم المتحدة

A/77/PV.33

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة ٣٣

الخميس، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي . . . . . (هنغاريا)

افتُتِحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٣٤ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام (A/77/340)

مشروع القرار (A/77/L.11)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إن أفغانستان تمر بأزمة – إنها تمر بأزمات عديدة. لقد مر ١٥ شهرا منذ أن عززت طالبان سيطرتها على البلد. اقتصادها في حالة خراب، والحالة الإنسانية كارثية، وثلثا السكان يعانون من الجوع. ويحظر على الفتيات والنساء التعلم أو الحصول على وظيفة أو الحصول على الرعاية الطبية المناسبة. والبلد غارق في الهيروين والأفيون. وتزدهر الجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية مرة أخرى.

وتواجه أفغانستان تحديات معقدة ومترابطة أظهرت طالبان أنها لا تستطيع أو لن تحلها. لقد حان الوقت لدعم الشعب الأفغاني بحلول ملموسة تضع احتياجاته في موقع الصدارة. صحيح أن بعض المشاكل ستتطلب بعض الوقت لحلها، ولكن هناك إجراءات يمكن أن تتخذها الجمعية العامة لتغيير النموذج الآن.

وأود أن تنظر الدول الأعضاء في حل واحد من خلال التضامن. فلم يتم تمويل سوى نصف نداء الأمم المتحدة الإنساني من أجل أفغانستان، الذي يتطلب ٤,٤ بلايين دولار. ومع بقاء أسابيع قليلة على الطقس الشتوي، أحث الدول الأعضاء على تقديم دعم عاجل للمساعدة في خفض العجز البالغ ٢,٣ بليون دولار. ولنذكر أنفسنا بالقول المأثور من أفغانستان: «الصديق الحقيقي هو الذي يأخذ بيد صديقه في أوقات الشدة والعجز».

ولأفغانستان تاريخ غني بالإنجازات العلمية. إنني أحث البلد على إعادة الانخراط مع المجتمع العلمي الدولي والسماح للنساء اللواتي كن عضوات محترمات في المجتمع العلمي في البلد باستئناف أبحاثهن ودراساتهن. وأفغانستان الآن هي الدولة الوحيدة في العالم التي تحرم الفتيات من حقهن الكامل في التعليم. وقد ترك احتمال تعليم الفتيات في حالة من عدم اليقين وسط مراسيم عشوائية على ما يبدو من طالبان.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0601، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وفي مثل هذا الوقت من العام الماضي، تذكرت فوزية كوفي، أول امرأة تشغل منصب نائب رئيس البرلمان الأفغاني، حلمها بأن تخاطب الأمم المتحدة يوما ما بصفتها رئيسة لأفغانستان. وقالت: «معي، كان لدى ملايين الفتيات والنساء في أفغانستان هذا الحلم الذي يعتقدن الآن أنه لن يتحقق مطلقا». وقد استبدلت أحلام أن تصبح رئيسة بواقع زواج الأطفال والاعتقالات إذا غادرت النساء والفتيات منازلهن من دون مرافق ذكر. وأكرر دعوتي إلى حماية الحقوق والحريات الأساسية لجميع الأفغان، ولا سيما النساء والفتيات.

وبالمثل، أحث طالبان على ضمان سلامة جميع الأفغان، بغض النظر عن نوع جنسهم أو خلفيتهم العرقية أو معتقدهم الديني أو انتمائهم السياسي؛ وحماية الصحفيين وأعضاء المجتمع المدني؛ والسماح بالمساعدات الإنسانية من دون عوائق؛ والتعاون مع العاملين في المجال الإنساني. إننا نتوقع من طالبان أن تفي بالالتزامات التي قطعتها على نفسها للمجتمع الدولي – وأن تظهر الصدق من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة.

لقد تسببت تغييرات عام ٢٠٢١ الدراماتيكية في خسائر فادحة في الاقتصاد الأفغاني ووسعت بشكل كبير العديد من المخاطر الأمنية. وتشكل المخدرات الآن أكبر قطاع اقتصادي في البلد. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن زراعة الأفيون في عام ٢٠٢٢ زادت بنسبة ٣٢ في المائة. وارتفعت الأسعار. إننا نعرف إلى أين ترسل تلك المخدرات، ونعرف من المستفيد منها.

فيرتبط خطر الاتجار بالمخدرات بخطر الإرهاب وانعدام الأمن الإقليمي والعالمي. وشبكة حقاني والقاعدة ليستا سوى بعض المنظمات الإرهابية النشطة في أفغانستان. ومن الأهمية بمكان أن ينخرط قادة طالبان في حوار جاد لمكافحة الإرهاب لوقف وعكس تدفق المتطرفين الأجانب إلى البلد ومنع متطرفيهم من أن يصبحوا مقاتلين إرهابيين أجانب في بلدان أخرى. ويجب ألا تصبح أفغانستان مرة أخرى أرضا خصبة وملاذا آمنا للإرهابيين.

وثمة واجب أخلاقي، وكذلك عملي، على المجتمع الدولي تجاه دعم سلام شامل ومستدام في أفغانستان. وأدعو طالبان والأفغان الآخرين وأعضاء المجتمع الدولي إلى التعاون مع الممثلة الخاصة وهي تنفذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأرحب بتعيين السيدة روزا أوتونباييفا رئيسة جديدة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأشيد بمبادرات الحوار والوساطة مثل صيغة طشقند. إننا نحتاج، بعد ما يقرب من خمسة عقود من النزاع الذي لا هوادة فيه، إلى جهود متواصلة ومتضافرة لإعادة البناء السلمي لأفغانستان.

أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا لتعرض مشروع القرار A/77/L.11.

السيدة ليندرتس (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): لا تزال الحالة في أفغانستان، بعد خمسة عشر شهرا من استحواذ طالبان على السلطة بالقوة، تثير قلقا بالغا. إننا نشهد انكماشا اقتصاديا هائلا وأزمة إنسانية. ويتعرض نصف السكان لمستويات حرجة من انعدام الأمن الغذائي. ونتوقع شتاء قاسيا ومستويات من الاحتياجات لم نشهدها في العقود الماضية، مع احتمال ضئيل للانتعاش الاقتصادي أو للحد من الفقر.

إن الحرمان الواسع النطاق والمنهجي لحقوق الإنسان الأساسية الذي تمارسه طالبان هو واقع أفغانستان وشعبها. والقمع المنهجي للنساء والفتيات، اللائي لا يستطعن التمتع بحقوقهن المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أمر يبعث على القلق البالغ. وهناك غياب لأي جهد نحو الحكم الشامل والحل السياسي المستدام طويل الأجل لحكم البلد. كما إننا لم نشهد أي جهد من قبل طالبان من أجل تمتع النساء والفتيات والأشخاص المنتمين إلى أقليات تمتعا كاملا بحقوقهم الإنسانية. ويظل الأمن هشا. والانخفاض في الحوادث الأمنية المتصلة بالنزاع يتناقض مع القتال الدائر في البلد والعدد المتزايد من الهجمات الإرهابية على المدارس ووسائل النقل العام وأماكن العبادة والمباني الدبلوماسية.

وتسيطر طالبان على البلد، ولكنها لا ترقى إلى مستوى مسؤوليتها تجاه الشعب الأفغاني. فهي لا تستجيب لاحتياجات السكان الأفغان.

وذلك يزيد من أهمية الاستجابة الدولية المتماسكة. ويبعث مشروع القرار A/77/L.11 المعروض على الجمعية، والذي نسعى إلى اعتماده بتوافق الآراء، بإشارة دعم قوية للشعب الأفغاني. إنه تذكير بتوقعات المجتمع الدولي من طالبان، التي صاغها مجلس الأمن من خلال قراره ٢٥٩٣ (٢٠٢١)، الذي اتخذه في آب/أغسطس ٢٠٢١.

إن مشروع القرار الذي بين أيدينا دعوة واضحة إلى احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، وتطوير الحكم الشامل ومكافحة الإرهاب. إنه يتضمن رسالة واضحة مفادها أنه لا يمكن أن يكون هناك عمل كالمعتاد وطريق نحو الاعتراف من دون اتخاذ تلك التدابير. وسيتعين أن يظل التعامل مع طالبان محدودا في خطواته ونطاقه، استنادا إلى المبادئ.

ويشهد مشروع القرار على التزامنا المشترك بمساعدة الشعب الأفغاني، الذي يعتمد علينا، بينما يهمله حكامه. وستظل ألمانيا منخرطة. وقد قدمنا، منذ آب/أغسطس ٢٠٢١، أكثر من بليون يورو من المساعدات الإنسانية ودعم احتياجات الشعب الأفغاني الأساسية وفي دعم جيران أفغانستان.

إن مشروع القرار شهادة على دعمنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. فهو يؤيد تأييدا تاما تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في آذار/مارس من هذا العام، وهو أيضا دليل على تطلعنا المشترك الطويل الأجل إلى تحقيق الاستقرار في أفغانستان.

وأخيرا، يعرب مشروع القرار عن الشواغل التي نتشاطرها جميعا، مع جيران أفغانستان، فيما يتعلق بأخطار امتداد عدم الاستقرار وتدفقات الهجرة غير النظامية والتطرف والإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. ويصوغ بوضوح التقدير والدعم للجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لدعم أفغانستان وشعبها.

وألمانيا هي الميسر التقليدي لقرار الجمعية العامة المعنون «الحالة في أفغانستان». وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع مقدمي مشروع القرار هذا على دعمهم القيم. فمشروع قرار هذا العام نتاج عملية تفاوض شاملة، متأنيا في أعقاب أحداث الصيف الماضي وضاما مجموعة أساسية كبيرة بتشجيع البلدان المجاورة والبلدان التي ظلت تتحمل عبئا ثقيلا على مدى الأشهر ال ١٥ الماضية. إنه يتضمن تفاهمنا السياسي الجماعي ويُوصى باعتماده بتوافق الآراء.

السيد فائق (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة لاعتماد مشروع القرار A/77/L.11، بشأن الحالة في أفغانستان.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن امتنان شعب أفغانستان وتقديره العميق لبعثة ألمانيا الدائمة بوصفها الميسر التقليدي للقرار، ولا سيما السفيرة أنتي ليندرتسي والمستشار مايكل هاسيناو وفريقه على قيادتهم وعملهم الدؤوب وتيسيرهم القدير لمشروع القرار هذا. لقد كانت ألمانيا أحد أكبر الداعمين للشعب الأفغاني وشريكا وحليفا حقيقيا في دعم الجهود الدولية لضمان السلام والأمن والازدهار في أفغانستان. وكذلك أود أن أعرب عن تقديري لجميع البلدان الأخرى التي شاركت في المناقشات وأبدت مرونة وأيدت مشروع القرار هذا من خلال مساهماتها ومشاركتها في التقديم.

لقد مرت أفغانستان، للأسف، باضطرابات اجتماعية واقتصادية وسياسية مأساوية للغاية منذ آخر مرة اعتمدت فيها الجمعية العامة هذا القرار، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ (انظر A/74/PV.36). فقد أدى استلام طالبان زمام الأمور بالقوة في أفغانستان في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٢١ إلى تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المتدهور أصلا فيها. ومنذ ذلك الحين، شهدنا أزمة اجتماعية واقتصادية وإنسانية متزايدة، بما في ذلك انهيارا تاما وتراجعا في المكاسب التي تحققت بشق الأنفس على مدى عقدين. إن عدم تكوين طالبان حكومة شرعية وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع وعدم رغبتها في معالجة تلك الأزمات لإعادة أفغانستان إلى طريق الانتعاش قد أثر تأثيرا عميقا على حياة شعب أفغانستان، ولا سيما النساء والفتيات. وقد زاد ذلك من عزلة أفغانستان عن المجتمع الدولي.

إن جميع التقارير تحذر من تزايد المخاوف بشأن الحالة غير المستقرة في أفغانستان، حيث يحتاج ٢٤,٤ مليون نسمة حاليا إلى مساعدات إنسانية. ويواجه البلد كذلك تهديدات متعددة، تشمل تزايد الهجمات الإرهابية على الأهداف المدنية، بما في ذلك أقليات معينة، مثل الشيعة الهزارة والهندوس والصوفيين والسيخ؛ وزيادة بنسبة ٣٢ في المائة في زراعة الأفيون هذا العام؛ والمحو المنهجي للنساء والفتيات من جميع مجالات الحياة العامة؛ واستمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والقتل خارج نطاق القضاء لقوات الأمن السابقة والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمتظاهرين، فضلا عن العقاب الجماعي والتهجير القسري لمجموعات عرقية معينة.

وهناك شواغل بالغة إزاء التهديدات الأمنية المتزايدة الناجمة عن وجود الجماعات الإرهابية في أفغانستان. إن شعب أفغانستان، بما في ذلك النساء والفتيات وطوائف الأقليات، ليس آمنا في أماكن التعليم والعبادة. وظل الشعب الأفغاني ضحية متكررة للهجمات الإرهابية، وفقدنا أرواحا كثيرة في مكافحة الإرهاب. ويتطلب خطر الإرهاب جهدا جماعيا، يتم تمكينه من خلال تعاون حقيقي لجميع الأطراف الفاعلة، ويتم من خلال حكومة قادرة وشرعية وموثوق بها.

ويعكس مشروع القرار بطريقة موضوعية ومتوازنة الحالة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية الراهنة الشاملة في أفغانستان وآثارها على بلدان المنطقة وخارجها، بما في ذلك التهديدات والتحديات والمشاكل والحلول، ويدعو جميع أصحاب المصلحة إلى اتخاذ إجراءات فورية. ونقدر أن مشروع القرار يسلط الضوء على أكثر المسائل إلحاحا، بما في ذلك الأزمة الإنسانية، من خلال حث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية بدعم خطة الاستجابة الإنسانية لأفغانستان لعام ٢٠٢٢. ونحن ممتنون للبلدان المانحة والبلدان التي تعهدت بتقديم الدعم والتمويل.

ومن ذات المنطلق، نقدر أيضا أن مشروع القرار يسلط الضوء على حالة حقوق الإنسان ويعرب عن القلق البالغ إزاء حالة النساء والشباب والأقليات. إن انتهاكات طالبان المستمرة لحقوق الإنسان والقمع المتزايد للحريات الأساسية لجميع الأفغان، بمن فيهم النساء والفتيات والناشطون في مجال حقوق الإنسان والصحفيون، حقائق واقعة، كما يتجلى في تقريري المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان والأمين العام. وكان لحرمان النساء والفتيات من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في العمل والتعليم، أثر عميق على حياة نصف المجتمع الأفغاني واقتصاد البلد. فيجب عدم إغفال حالة النساء والفتيات في أفغانستان، وينبغي عدم المساس بحقوقهن. ويجب أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان إمكانية الحصول على تعليم متساو وجيد على جميع المستويات. ويدعو مشروع القرار كذلك إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة مشكلة اللاجئين الأفغان، الذين تمس حاجتهم إلى الدعم والمساعدة.

ونحن ممتنون لجميع الدول الأعضاء على مشاركتها البناءة على الرغم من اختلافاتها في وجهات النظر. إن أهم مسألة بالنسبة للشعب الأفغاني هي تنفيذ مشروع القرار المعروض علينا، ولا سيما الجزء الذي يشدد على أهمية قيام طالبان بإنشاء نظام شامل وتمثيلي يدعم حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات والأطفال والأقليات، فضلا عن قرارات الأمم المتحدة الأخرى بشأن الحالة في أفغانستان. وأود أن أكرر التأكيد على أنه بدون حكومة شاملة وتمثيلية وتشاركية ومتجاوبة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، بمشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى من المرأة، لن نتمكن من تحقيق سلام مستدام ودائم واستقرار اقتصادي وسياسي في أفغانستان. وينبغي لطالبان أن تستجيب لنداءات الشعب الأفغاني والشركاء الدوليين لها بالوفاء بالتزاماتها بإنشاء نظام شامل وخاضع للمساءلة، فضلا عن دعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان.

وظل شعب أفغانستان يعاني بسبب النزاع الذي طال أمده والفقر والمجاعة وانعدام الأمن الغذائي والبطالة والهجرة. إنه يستحق حياة آمنة ولائقة وكريمة. وشعب أفغانستان بحاجة ماسة إلى دعم وتضامن جميع الشركاء الدوليين، ولا سيما الأمم المتحدة، في تحقيق تطلعاته

إلى السلام الدائم والاستقرار والازدهار التي انتظرها طويلا. ويجب أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء في هذا المنعطف الحاسم بغية حماية احتياجات الشعب الأفغاني وضمان عدم نسيان كفاحه. وسيبعث مشروع القرار الأمل والتفاؤل لدى شعب أفغانستان، الذي يواجه حالة إنسانية واقتصادية أليمة. وباعتماد مشروع القرار اليوم، ستؤكد الجمعية العامة والدول الأعضاء من جديد التزاماتها ودعمها المستمر لشعب أفغانستان.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع البلدان على الدعم المستمر الذي قدمته حتى الآن لشعب أفغانستان. وتأييدها لمشروع قرار اليوم سيبعث برسالة قوية مفادها أن الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها ستواصل دعم شعب أفغانستان في سعيه إلى تحقيق السلام والاستقرار والرخاء الدائم من خلال جهوده الجماعية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

السيد سكوغ (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول ال٢٧ الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة؛ الجبل الأسود وصربيا وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ علاوة على أندورا وموناكو.

وأود أن أبدأ بشكر جميع الوفود التي شاركت مشاركة بناءة في المشاورات بشأن نص مشروع القرار A/77/L.11، ولا سيما ألمانيا وفريقها، على تيسير المفاوضات. إن الوحدة الدولية في النهج المتبع إزاء التحديات في أفغانستان مهمة جدا للشعب الأفغاني، ونأمل أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء اليوم.

ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد دعمه لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ويرحب بجهودها حتى الآن. وتظل الأمم المتحدة شريكا لا غنى عنه وطرفا فاعلا رئيسيا في الميدان. كما نقدر تقديرا كبيرا جهود وتقارير السيد ريتشارد بينيت، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان.

إننا نريد أن نعيد التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه سيقفون إلى جانب الشعب الأفغاني، وعلى أننا ما زلنا ملتزمين بالاستقرار والازدهار والسلام المستدام في أفغانستان والمنطقة الأوسع. وسيتطلب ذلك عملية سياسية شاملة بمشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى من جميع الأفغان، بما في ذلك جميع المجموعات العرقية والأقليات الدينية، ومشاركة مجدية للمرأة في مواقع صنع القرار. وقد رحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، في هذا الصدد، باتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٥٩٣ (٢٠٢١)، الذي يحث على هذه التسوية السياسية الشاملة والتفاوضية ويبعث برسالة واضحة وقوية وموحدة بشأن توقعات المجتمع الدولي ومطالبه التي يجب تحويلها إلى إجراءات ملموسة.

وندعو إلى حماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وفقا للاتفاقيات الدولية، التي ينبغي أن تلتزم بها أفغانستان، بوصفها دولة طرفا، مع احترام القانون الدولي الإنساني. ولا يزال يساور الاتحاد الأوروبي قلق بالغ إزاء زيادة انتهاكات حقوق الإنسان في أفغانستان. ويجب ضمان المساءلة ونذكر، في ذلك الصدد، بأن أفغانستان طرف في نظام روما الأساسي.

وكما قلتم، سيدي الرئيس، وكما أوضح ممثل أفغانستان من فوره بالتفصيل، فإن حالة حقوق الإنسان للنساء والفتيات ما زالت تتدهور. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه القوي الذي لا يتزعزع بمشاركة جميع النساء والفتيات الكاملة والمتساوية والهادفة في جميع مجالات الحياة في أفغانستان، فضلا عن حمايتهن من جميع أشكال التمييز والعنف. فلا توجد فتيات في أي مكان آخر ممنوعات من الالتحاق بالتعليم الثانوي – وذلك أمر غير مقبول ويجب إلغاؤه فورا. وعلاوة على ذلك، فإن الأشخاص المنتمين إلى جماعات عرقية وأقليات دينية، ولا سيما الهزارة والسكان الشيعة، فضلا عن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائط الإعلام، يعانون من الإيذاء البدني والاحتجاز التعسفي والاختفاء

القسري والتعذيب وحتى القتل. وذلك أمر غير مقبول. ولا يزال تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني ووسائل الإعلام والقيود المفروضة على حقوق الإنسان والحريات الأساسية من الشواغل الرئيسية.

وتواجه أفغانستان أيضا أزمة إنسانية واقتصادية عميقة. ومن المتوقع أن يزداد الوضع تدهورا خلال فصل الشتاء المقبل. وفي غياب حكومة أفغانية شرعية ومعترف بها، يعمل الاتحاد الأوروبي بلا كلل مع المجتمع الدولي لإيجاد حلول مبدئية وعملية وخلاقة لدعم الشعب الأفغاني والتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية والاقتصادية الخطيرة. وقد خصصنا أكثر من ٣٠٠ مليون يورو من المساعدات الإنسانية وحشدنا ٣٣٠ مليون يورو للحفاظ على الخدمات الأساسية والحفاظ على سبل العيش من خلال شركاء الأمم المتحدة والمنظمات المحلية والدولية والمنظمات غير الحكومية، ونحن ممتنون لهم جميعا.

ويعتزم الاتحاد الأوروبي مواصلة دعمه للشعب الأفغاني بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الدوليين. لقد أنشأنا وجودا ضئيلا في كابول لضمان إيصال المساعدة وتسهيل التنسيق التشغيلي وتمثيل سياسات الاتحاد الأوروبي ومواقفه. ويعطي الاتحاد الأوروبي الأولوية للمشاركة المباشرة مع الشعب الأفغاني، بما في ذلك من خلال منتدى القيادات النسائية الأفغانية، الذي يهدف إلى ضمان أن يكون للمرأة الأفغانية صوت في المحافل الدولية.

والسماح بتنفيذ العمليات الإنسانية في أفغانستان، تمشيا مع المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال والاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، أمر أساسي. ويجب على طالبان أن تحترم استقلال العمليات الإنسانية وأن تكفل الوصول الآمن ومن دون عوائق إلى كامل الإقليم لجميع العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم الموظفات. ويجب ضمان سلامة المستفيدين من المعونة الإنسانية، ويجب أن تتاح لهم جميعا إمكانية الحصول على خدمات المعونة بحرية ومن دون عوائق. ونتوقع أن يُسمح لجميع الرعايا الأجانب والأفغان الذين يرغبون في مغادرة البلد بمغادرة آمنة ومأمونة ومنظمة، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ٢٥٩٣ (٢٠٢١)، مع الاحترام الكامل لحرية التنقل.

وستظل أفغانستان غير المستقرة تهدد وتزعزع استقرار جيرانها والمنطقة الأوسع وما وراءها. فالاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب لا يحترمان الحدود الدولية. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية الحؤول دون أن تصير أفغانستان قاعدة لإيواء الإرهاب أو تمويله أو تصديره إلى بلدان أخرى. ويجب بذل كل الجهود لضمان وقف طالبان جميع صلاتها المباشرة أو غير المباشرة بالإرهاب الدولي. ويساورنا قلق بالغ إزاء استمرار وجود المنظمات الإرهابية في أفغانستان، بما في ذلك تنظيم القاعدة وتنظيم داعش – ولاية خراسان.

إننا نحافظ على الاتصال مع طالبان من أجل إتاحة الحوار حول الأولويات السياسية للاتحاد الأوروبي وضمان قدرة الاتحاد الأوروبي على تقديم الدعم للشعب الأفغاني وإثارة المسائل الرئيسية المتعلقة بالمعايير الخمسة التي حددها وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي. وانخراط الاتحاد الأوروبي مع طالبان لا يضفي شرعية دولية على حكومة طالبان المؤقتة التي نصبت نفسها بنفسها، وهو مُعايَر بعناية في مقابل سياسات وإجراءات طالبان.

وفي الختام، نعتقد أن مشروع القرار الذي سنعتمده اليوم هو انعكاس هام لفهمنا السياسي الجماعي للحالة الراهنة؛ ولما هو مطلوب لتحسين محنة الناس، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات؛ ولمطالبنا وتوقعاتنا الواضحة من طالبان؛ ولالتزامنا وتضامننا مع شعب أفغانستان بوصفنا شريكه على المدى الطويل.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): أتشرف بأن أدلي بهذا البيان، السيد الرئيس، باسم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وسلطنة عُمان ودولة قطر ودولة الكويت وبلدي، المملكة العربية السعودية، في إطار مناقشة البند ٣٤ من جدول أعمال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة المعنون، «الحالة في أفغانستان».

وإذ نشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة لمناقشة تطورات الحالة في أفغانستان، لا تفوتنا الفرصة أن نتقدم بالشكر أيضا إلى جميع البعثات التي شاركت في المشاورات بشأن مشروع القرار

A/77/L.11، ونخص بالشكر البعثة الدائمة لجمهورية ألمانيا الاتحادية لقيادتها عملية التفاوض،

مع التأكيد على أننا كنا نأمل في أن يولي القرار الأهمية المناسبة لمساعدة أفغانستان بدعم سبل الاستقرار السياسي، وكذلك فيما يتعلق بالجوانب الأمنية ومكافحة الإرهاب والمخدرات بالقدر الكافي، لما لذلك من أهمية بالغة لتحقيق الرؤى التنموية الشاملة التي يجب أن تراعى فيها خصوصية الشعب الأفغاني، معبرين عن أملنا في أن يتمكن المجتمع الدولي من توجيه رسالة تضامن ودعم للشعب الأفغاني. وفي هذا الصدد، تعرب دول المجلس عن قلقها البالغ إزاء استمرار تفاقم الأوضاع الإنسانية في أفغانستان، في ظل عدم قدرة الاقتصاد الأفغاني على تأدية وظائفه الأساسية، فضلا عن الحد من حريات وحقوق النساء والفتيات، وكذلك خطر تصاعد تهديدات الإرهاب.

لقد دأبت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على السعي دوما لدعم ما من شأنه تحقيق الأمن والسلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، وإلى مد يد العون حيثما دعت الحاجة إلى ذلك. واستمرارا لهذا النهج، ساندت دول مجلس التعاون جميع المساعي الهادفة إلى إعادة الأمن والاستقرار في أفغانستان. وتؤكد دول المجلس على الروابط الدينية والثقافية المشتركة بين الشعبين الشقيقين الخليجي والأفغاني وكذلك على الأهمية التي تحتلها أفغانستان ومكانتها ودورها البارز في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

كما تؤكد على أن بناء أفغانستان آمنة ومستقرة أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والعالم. وللوصول إلى هذه الغاية ولضمان عدم تقويض الجهود الدولية في هذا الصدد، تشدد دول المجلس على عدم تحول أفغانستان إلى منطلق للعمليات الإرهابية أو مقر للإرهابيين أو استغلال أراضيها لتصدير المخدرات، مما يزعزع استقرار المنطقة والعالم.

كما تؤكد دول المجلس على استنكارها الشديد ورفضها الدائم لجميع أشكال العنف التي تهدف إلى زعزعة الأمن وتتنافى مع جميع الأديان والقيم والمبادئ الإنسانية. كما تؤكد دول المجلس على استقلال وسيادة أفغانستان ووحدة أراضيها وأهمية استعادة الأمن والاستقرار، بما يحقق آمال وتطلعات الشعب الأفغاني الشقيق ويعود بالنفع على الأمن والسلم الإقليميين والدوليين. واستمرارا للجهود الكبيرة التي بذلتها وما زالت تبذلها دول المجلس في إطار دعمها للشعب الأفغاني، دعمت كل الجهود المبذولة لتحقيق الأمن والسلام والازدهار، بما في ذلك عبر مساعي دولة قطر الحثيثة لدعم عملية السلام في أفغانستان منذ شباط/فبراير ٢٠٢٠، سعيا إلى إيجاد سبل سلمية لتحقيق التسوية السياسية الشاملة في أفغانستان.

كما تستمر دول المجلس في تعاونها المثمر مع المنظمات الدولية الفاعلة في الشأن الأفغاني وقد ترجمت تعاونها مع منظمة التعاون الإسلامي عن طريق دعمها لمخرجات المنظمة ذات الصلة، حيث دعمت الصندوق الاستئماني الإنساني لأفغانستان بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية. وعلى الصعيد الإنساني، ساهمت دول المجلس بدعم البرامج الإنمائية والإنسانية في أفغانستان، لا لاسيما الجهود المتعلقة بمسائل الإجلاء.

وختاما، تدعو دول مجلس التعاون المجتمع الدولي إلى عدم التخلي عن الشعب الأفغاني ومساعدته على تحقيق تطلعاته نحو إقامة أفغانستان حرة وآمنة ومستقرة ومتصالحة مع جوارها. وستظل دول مجلس التعاون ملتزمة بدعم الجهود السياسية والإنسانية والتنموية على الصعيدين الإقليمي والدولي لتجاوز حالة الجمود السياسي وبناء مستقبل أكثر استقرارا وازدهارا لأفغانستان. كما تثمن كل الجهود المبذولة من الدول الأعضاء كافة ومن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة أفغانستان، وتؤكد على أهمية توحيد جميع الجهود نحو العمل المشترك لمعالجة التحديات في أفغانستان، لا لاسيما وأن استقرار وازدهار أفغانستان جزء من استقرار وازدهار المنطقة والعالم أجمع.

السيدة كالكو (فنلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي – آيسلندا والدانمرك والسويد والنرويج وبلدي فنلندا.

في البداية، أشكر ألمانيا بحرارة على اختتام المفاوضات بشأن مشروع القرار الرئيسي هذا (A/77/L.11). وقد شاركنا نحن، بلدان

الشمال الأوروبي، في تقديم مشروع القرار (A/77/L.11) الذي بين أيدينا.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء التطورات في أفغانستان. ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي إيلاء اهتمام متواصل للحالة والتطورات على الأرض. ويظل التزام بلدان الشمال الأوروبي تجاه الشعب الأفغاني ثابتا.

إن وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أمر حيوي. ونعرب عن تقديرنا لعمل البعثة في الواقع الجديد الذي تواجهه أفغانستان ونود أن نؤكد من جديد دعمنا الثابت لاستمرار ولايتها وعملها، بما في ذلك ولايتها القوية في مجال حقوق الإنسان، التي قادت النرويج المفاوضات بشأنها في مجلس الأمن. وأود أن أعرب عن تقديرنا للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة روزا أوتونباييفا، وأن أرجو لها كل التوفيق في عملها الشاق الذي ينتظرها. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا للمقرر الخاص ريتشارد بينيت، الذي لا يقدر عمله بثمن في مجال حقوق الإنسان.

إن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان مثيرة للقلق. فلا يمكن أبدا أن يكون حق النساء والفتيات في التمتع تمتعا كاملا وعلى قدم المساواة بحقوق الإنسان أمرا يقبل التصرف. ويجب أن يكون في مقدمة الأولويات السياسية. ونتوقع من طالبان أن تحترم وتكفل وفاء أفغانستان بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وأن تنصت إلى مطالب الأفغان والمجتمع الدولي. إننا لا نشهد حالات منعزلة من الانتهاكات والتجاوزات لتمتع المرأة بحقوق الإنسان، بل نشهد قضاء منهجيا على حقوقهن الإنسانية وحرياتهن. إن النساء يجبرن على الاختفاء من الفضاء العام، ولكن لأؤكد للأعضاء أنهن لن يختفين. إننا لن ننسى المرأة الأفغانية ولن نتخلى عنها.

إن الأزمات الإنسانية وأزمات حقوق الإنسان والأزمات الاقتصادية والسياسية كلها مترابطة، ويجب أن نعالجها في وقت واحد. وتؤثر الأزمة المستمرة على النساء والفتيات بشكل غير متناسب. ولا يمكن أن يوفر الطريق نحو السلام والتنمية المستدامين إلا من خلال عملية سياسية شاملة وحوار تشاركي آمن للتقرير بشأن مستقبل أفغانستان. وندعو طالبان إلى إعادة النظر في القرارات والسياسات التي تقيد حقوق المرأة ومشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن حصول جميع الأطفال – الفتيات والفتيان – على التعليم حق من حقوق الإنسان. وسيكون لحرمان الفتيات من المدارس الثانوية تأثير على حياتهن وعلى المجتمع الأفغاني يصعب إزالته. وسيكون لذلك تأثير هائل على الأجيال القادمة. ونحث طالبان على الوفاء بوعودها والعمل فورا على فتح المدارس لجميع الفتيات.

وندين بشدة عمليات القتل والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري وأي تمييز وإساءة وأعمال انتقامية ضد المتظاهرين والأشخاص الذين ينتمون إلى الجماعات العرقية والدينية والمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في وسائل الإعلام. وبدلا من ذلك، على سلطات الأمر الواقع التعامل معهم وتمكينهم من العمل والمشاركة. ونرحب بالعفو العام الذي أعلنته طالبان، ونحثها على تنفيذ ذلك العفو تنفيذا كاملا وإنفاذه الآن.

ولا تزال الحالة الأمنية تبعث على القلق، بما في ذلك التهديد الإرهابي. وتشكل الهجمات المستمرة التي تستهدف المدنيين والمرافق المدرسية والمساجد مصدر قلق كبير. وتلك انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني. وسلطات الأمر الواقع مسؤولة الآن عن توفير الأمن لأولئك المعرضين للخطر، ويجب محاسبة المسؤولين عنها.

إن الحالة الإنسانية قاتمة. فلا تزال حالات الجفاف المتكررة والآثار الطويلة الأمد للنزاعات السابقة وإقصاء المرأة من المجتمع، في جملة أمور، تعوق الأمن الغذائي في أفغانستان والحالة الإنسانية ككل. ويقترب موسم شتاء آخر.

ومن الأهمية بمكان أن يستمر تدفق المعونة الإنسانية والدعم للاحتياجات والخدمات الأساسية للشعب الأفغاني وسبل عيش المجتمعات المحلية. ولا بد لنا من أن ندعم المجتمع المدني في كفاحه للحفاظ على الهياكل الاجتماعية. ويجب على طالبان أن تكفل استمرار هذه المساعدة بشكل مستقل، من دون أي تدخل من جانب سلطات

الأمر الواقع. ونحتاج كذلك إلى استكشاف سبل مستدامة لتأمين المعاملات المالية داخل أفغانستان وخارجها لتجنب انهيار اقتصادي.

وتظل بلدان الشمال الأوروبي تتابع عن كثب التطورات في أفغانستان. ولن يتم تقييم طالبان بأقوالها، بل بأفعالها.

السيد بانش (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد مناقشة اليوم الهامة.

تظل الولايات المتحدة ملتزمة تجاه الشعب الأفغاني، ولا سيما النساء والفتيات الأفغانيات والطوائف العرقية والدينية المعرضة للخطر. إننا نجتمع في وقت مليء بالتحديات بالنسبة لتلك الطوائف.

لقد قيدت طالبان بشدة، منذ توليها السلطة، ممارسة المرأة لحقوقها في أفغانستان وبددت عقدين من التقدم الذي بنته النساء الأفغانيات أنفسهن، بدعم من المجتمع الدولي. وكما أفاد المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، ريتشارد بينيت: «لم يشهد أي بلد آخر اختفاء النساء والفتيات بهذه السرعة من جميع مجالات الحياة العامة» (A/HRC/51/6).

فقد تراجعت طالبان عن حق النساء والفتيات في التعليم وحق المرأة في العمل وحرية المرأة في التنقل والتجمع. ومعدلات العنف الجنساني آخذة في الارتفاع. وخضعت وسائل الإعلام المستقلة، ولا سيما الصحفيات، للرقابة. وواصل تنظيم داعش – ولاية خراسان هجمات مروعة على مجتمع الهزارة، بما في ذلك الهجوم الأخير على مركز تعليمي في كابول، والذي أسفر عن مقتل أكثر من ٥٠ شخصا، معظمهم من الفتيات.

وهنا في الأمم المتحدة، نذكر بأن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد إيمان جميع شعوب الأمم المتحدة "« بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد وقَدْره، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية». فتلك حقوق عالمية يفترض أن تؤمن بها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وإذا كانت طالبان تأمل في أن ينظر إليها على أنها شرعية وأن تستعيد أفغانستان مكانها الصحيح في المجتمع الدولي، فعليها أن تسمح للنساء والفتيات باستعادة مكانهن الصحيح في المجتمع الأفغاني.

وقد قدمت الولايات المتحدة أكثر من ١,١ بليون دولار من إجمالي المساعدات الإنسانية في أفغانستان منذ استيلاء طالبان على السلطة قبل أكثر من عام، في آب/أغسطس ٢٠٢١. وتحث الولايات المتحدة الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي على تقديم الدعم سخي لاحتياجات أفغانستان الإنسانية ومواصلة تقديم الدعم للشعب الأفغاني. ومن أجل الإيصال الفعال للمساعدة الإنسانية، نكرر التأكيد على أهمية وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ومن دون عوائق لجميع العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم النساء. كما أيدنا إنشاء آلية للتمكين من استخدام ٣,٥ بليون دولار من أصول البنك المركزي الأفغاني لصالح شعب أفغانستان، مع إبقاء تلك الأموال بعيدا عن أيدي طالبان والجهات الفاعلة الخبيثة الأخرى.

وقد تم تأسيس الصندوق الأفغاني، بمساعدة الشركاء السويسريين والأفغان، كمؤسسة سويسرية لحماية وحفظ وصرف ٣,٥ بلايين دولار لصالح الشعب الأفغاني. والغرض من تلك المدفوعات هو المساعدة في معالجة الآثار الحادة للأزمات الاقتصادية والإنسانية في أفغانستان من خلال دعم استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي في أفغانستان.

ونود كذلك أن نشكر ألمانيا على عملها في إعداد مشروع قرار متوازن (A/77/L.11) يغطي طائفة واسعة من المسائل المطروحة في أفغانستان – من حقوق الإنسان إلى مكافحة الإرهاب إلى المساعدة الإنسانية وما إلى ذلك. ونشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تأييد مشروع القرار. وأود أن أختتم بياني ببساطة بإعادة التأكيد على التزام الولايات المتحدة بمستقبل أفغانستان ومستقبل شعبها.

السيدة آل ثاني (قطر): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة المهمة في إطار مناقشة «الحالة في أفغانستان». وأشكر سعادة الأمين العام على تقريره (A/77/340)، والشكر موصول لوفد جمهورية ألمانيا الاتحادية لقيادته عملية التفاوض بشأن مشروع القرار (A/77/L.11) المقدم للجمعية العامة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي قدمته المملكة العربية السعودية نيابة عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن دولة قطر، ومنذ بداية انخراطها البناء في أفغانستان، كانت غاياتها واضحة ومحددة. وهي تتمثل في تنفيذ أهداف ومرجعيات سياستها الخارجية التي ترتكز على منهج الدبلوماسية الوقائية القائمة على الوساطة وحل المنازعات الإقليمية والدولية عبر الحوار والتفاوض ومساعدة الشعب الأفغاني على تحقيق الحرية والسلام والتنمية، إضافة إلى تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، قامت دولة قطر بجهود دبلوماسية وسياسية مضنية على مدى سنوات عديدة في إطار تيسير مفاوضات بين أطراف الحرب المحلية والدولية لإنهاء الحرب في أفغانستان، التي أثمرت في الوصول إلى الإعلان المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية وطالبان لإحلال السلام في أفغانستان، في شباط/فبراير ٢٠٢٠، الذي رحب به مجلس الأمن.

هذا، بالإضافة إلى الجهود الراهنة المستمرة والمتمثلة في تيسير وتعزيز قنوات الاتصال بين الشركاء الدوليين وحكومة تصريف الأعمال الأفغانية، وذلك فيما يتعلق بتعزيز السلام وحماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية والتنموية وحماية وتعزيز الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الأفغاني، بما في ذلك حقوق الأطفال والنساء والفتيات.

سهلت دولة قطر واحدة من أكبر عمليات الإجلاء في التاريخ الحديث؛ فقد قامت بإجلاء ٨٠ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم الأفغان والأجانب المعرضين لمخاطر عالية، وتقديم الدعم لهم في الدوحة بما في ذلك المأوى والرعاية الصحية. وفي آذار/مارس ٢٠٢٢، نظمت دولة قطر مؤتمر التعهدات للاستجابة الإنسانية للوضع في أفغانستان، بالاشتراك مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، بغية تخفيف معاناة الأفغان. حيث تعهدت دولة قطر بتقديم ٢٥ مليون دولار أمريكي للشعب الأفغاني استجابة لخطة الاستجابة الإنسانية لأفغانستان.

بالإضافة إلى جهود صناعة السلام والوساطة والمساعدات الإنسانية، وضعت دولة قطر هدف بناء السلام والتنمية كأولية من أولويات انخراطها في أفغانستان في مرحلة ما بعد الحرب، خاصة قضية تمكين النساء والفتيات. لذلك، وخلال السنتين الماضيتين، قامت مؤسسة التعليم فوق الجميع في دولة قطر ومعهد التعليم الدولي، ومقره الولايات المتحدة الأمريكية، وصندوق قطر للتنمية، بمبادرة لمساعدة ٢٥٠ طالبا أفغانيا، نصفهم من النساء، وذلك من خلال مشروع منحة دولة قطر للاجئين الأفغان لاستئناف ومواصلة دراساتهم.

وختاما، تجدد دولة قطر التزامها الثابت بالعمل مع الأمم المتحدة، خاصة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي نشيد بدورها الحيوي في هذا المضمار، بالإضافة إلى الشركاء الإقليميين والدوليين، وذلك لدعم الأشقاء الأفغان بكل فئاتهم وقومياتهم في إطار مساعينا نحو ترسيخ السلام والأمن والاستقرار والتنمية وتعزيز حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات والأطفال في أفغانستان. وسيظل هدفنا دائما، أفغانستان مستقرة ومزدهرة. إننا ندعو الجميع إلى العمل سويا وبإرادة سياسية قوية ومخلصة، وذلك حتى لا تظل أفغانستان عنوانا مأساويا لفشل المجتمع الدولي والإنسانية.

السيد رافيندرا (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لألمانيا على دورها في تيسير مشروع القرار (A/77/L.11) بشأن أفغانستان.

سيسترشد نهجنا تجاه أفغانستان – كما هو الحال دائما، بوصفنا جارة ملاصقة لها بروابط تاريخية وثقافية قوية – بصداقتنا التاريخية وعلاقتنا الخاصة مع شعب أفغانستان. وللهند، بوصفها جارة وشريكة قديمة العهد لأفغانستان، مصالح مباشرة في ضمان عودة السلام والاستقرار إلى البلد. وتحدد العناصر الواردة في مشروع القرار A/77/L.11 شواغل مشتركة فضلا عن أولويات المجتمع الدولي وطلباته.

وتشمل أولويات الهند الرئيسية في أفغانستان تقديم المساعدة الإنسانية الفورية للشعب الأفغاني وتشكيل حكومة شاملة للجميع وتمثيلية حقا ومكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والحفاظ على حقوق النساء والأطفال والأقليات. وقد حُدِّدَت هذه المعايير أيضا في القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) الذي يوجه نهج المجتمع الدولي تجاه أفغانستان.

ويساور الهند قلق بالغ إزاء تطورات الحالة الإنسانية في أفغانستان. وقد أرسلت الهند عدة شحنات من المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان

في الأشهر الأخيرة، استجابة لاحتياجات الشعب الأفغاني الإنسانية، فضلا عن النداءات العاجلة التي وجهتها الأمم المتحدة. ويشمل ذلك ٤٠ ٠٠٠ طن متري من القمح وحوالي ٥٠ طنا من المساعدات الطبية، تتكون من أدوية أساسية منقذة للحياة وأدوية مضادة للسل و ٥٠٠ ٠٠٠ جرعة من لقاح مرض فيروس كورونا ومواد طبية/جراحية و٢٨ طنا من مساعدات الإغاثة في حالات الكوارث.

وسلمت شحنات المعونة هذه إلى مستشفى أنديرا غاندي للأطفال في كابول وجمعية الهلال الأحمر الأفغاني ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، بما فيها برنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وبغية رصد وتنسيق جهود مختلف أصحاب المصلحة عن كثب، من أجل إيصال المساعدة الإنسانية بفعالية واستمرارا لمشاركتنا مع الشعب الأفغاني، تم أيضا نشر فريق تقني هندي في سفارتنا في كابول.

وترصد الهند عن كثب الحالة الأمنية في أفغانستان وتنخرط بنشاط مع المجتمع الدولي بشأن المسائل المتعلقة بأفغانستان. لقد استهدفت الهجمات الإرهابية في الماضي القريب أماكن عامة، مثل أماكن العبادة والمعاهد التعليمية، لا سيما الخاصة بالأقليات. وذلك اتجاه مثير للقلق والهند تدين بشدة استهداف المدنيين الأبرياء. والهجوم على المباني الدبلوماسية للاتحاد الروسي أمر مدان بشدة.

وقد تجسد نهجنا الجماعي في القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١)، الذي يطالب بشكل لا لبس فيه بعدم استخدام الأراضي الأفغانية لإيواء إرهابيين أو تدريبهم أو للتخطيط لأعمال إرهابية أو تمويلها ويذكر على وجه التحديد الأفراد والكيانات الإرهابية الذين حددهم مجلس الأمن، بمن فيهم عسكر طيبة وجيش محمد. وتشيد الهند بالدور المفيد الذي يؤديه فريق الرصد التابع لمجلس الأمن وتتوقع منه أن يواصل رصد جميع الجماعات الإرهابية التي قد تستخدم أفغانستان قاعدة لاستهداف بلدان أخرى والإبلاغ عنها.

ويرتبط بمسألة الإرهاب خطر الاتجار بالمخدرات. فقد ضبطنا مؤخرا شحنات كبيرة من المخدرات في موانئنا وفي أعالي البحار قبالة سواحلنا. ومن المهم تعزيز التعاون الدولي بغية تعطيل شبكات الاتجار تلك وتفكيكها.

وعلى الجبهة السياسية، تواصل الهند الدعوة إلى حكم شامل في أفغانستان يمثل جميع قطاعات المجتمع الأفغاني. ومن الضروري تشكيل قاعدة عريضة وشاملة وتمثيلية للجميع من أجل تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في البلد.

والسلام والأمن في أفغانستان أمران حتميان حاسمان يتعين علينا جميعا أن نسعى إلى تحقيقهما بصورة جماعية. وستواصل الهند الاضطلاع بدورها في السعي إلى تحقيق ذلك الهدف. وستظل مصالح الشعب الأفغاني في صميم ما نبذله من جهود في أفغانستان.

السيد إبراهيموف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): منذ تغيير السلطة في أفغانستان في العام الماضي وتشكيل حكومة طالبان المؤقتة، يشهد البلد أعمق أزمة اجتماعية واقتصادية وإنسانية في تاريخه الحديث. وللأسف، وعلى خلفية التحديات الدولية الراهنة الأخرى، بدأت الجهود الرامية إلى حل المسألة الأفغانية تتلاشى في الخلفية. ولكن يجب ألا نسمح بتكرار أخطاء الماضي بترك أفغانستان غارقة في مشاكلها الخاصة. يحتاج الشعب الأفغاني اليوم إلى مساعدة المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى. وأي عزلة أخرى لسلطات الأمر الواقع الأفغانية ستؤدي حتماً إلى زيادة التطرف في البلد وتحويله إلى منصة أو ملاذ آمن للمنظمات الإرهابية الدولية.

ومع ذلك، يتعين علينا أن نعترف بأن حكومة أفغانستان الجديدة لا تفي تماماً بمطالب المجتمع الدولي فيما يتعلق بتشكيل حكومة شاملة، وضمان حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حقوق المرأة والأقليات الوطنية، وقطع الروابط مع مختلف الجماعات الإرهابية. وفي الوقت نفسه، رأينا أيضاً حركة طالبان تتخذ بعض الخطوات المشجعة، بما في ذلك مكافحة الاتجار بالمخدرات وإدمانها، والسماح للفتيات في المقاطعات الشمالية بالالتحاق بالمدارس والحصول على التعليم، وإعادة النساء إلى الوظائف في مؤسسات الدولة واستئناف دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية. وإزاء تلك الخلفية، نعتقد أن السلطات الجديدة

في أفغانستان تحتاج إلى بعض الوقت للوفاء بالتزاماتها الدولية. وينبغي أن تكون الجهود المبذولة لممارسة الضغط وتوجيه التهديدات أشياء من الماضي. فلن نتمكن إلا بعد ذاك من تحقيق تقدم حقيقي في أفغانستان.

وفي العام الماضي، اتخذت أوزبكستان خطوات متسقة لضمان أن تظل المسألة الأفغانية إحدى الأولويات العليا للمجتمع الدولي. وفي مؤتمر قمة أستانا الأخير المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، طرح رئيس أوزبكستان شوكت ميرضيائيف مبادرة هامة لتشكيل فريق تفاوض دولي رفيع المستوى لإعداد خوارزمية للتنفيذ التدريجي لالتزامات الأطراف والاتفاق عليها مع السلطات الأفغانية. ولن تساعد هذه المبادرة على تقريب مواقف مختلف البلدان من مواقف السلطات الأفغانية الجديدة فحسب، بل ستؤدي أيضاً إلى معالجة الحالة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة المتردية في البلد.

ويمكن للفريق أيضاً أن يجري مفاوضات مباشرة مع حركة طالبان لوضع خريطة طريق مفصلة بشأن وفاء الحكومة الأفغانية المؤقتة بالمطالب والالتزامات الدولية الرئيسية – أولاً، تشكيل حكومة شاملة تشارك فيها جميع الجماعات العرقية والطوائف الدينية في أفغانستان؛ ثانياً، ضمان حقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما حقوق المرأة والأقليات القومية، وتمكين جميع الفتيات الأفغانيات من الحصول على تعليم مدرسي كامل؛ ثالثاً، الحيلولة دون تحول الأراضي الأفغانية مرة أخرى إلى نقطة انطلاق للإرهابيين الدوليين؛ ورابعاً، قطع جميع العلاقات مع مختلف الجماعات الإرهابية في أراضي البلاد، وفي مقدمتها تنظيما القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد محمدو (موريتانيا).

ونعتقد أن تلك الخطوات الملموسة التي اتخذتها طالبان لن تحسّن موقف المجتمع الدولي تجاه حكومة الأمر الواقع فحسب، بل ستؤدي أيضاً إلى رفع التجميد عن الأصول الأجنبية للبلد، والرفع التدريجي لزعماء حركة طالبان من قائمة جزاءات مجلس الأمن، واستئناف المساعدة المالية من البلدان المانحة، وزيادة الجهود الدولية لتقديم المعونة الإنسانية وغيرها من المساعدات إلى الشعب الأفغاني تحت رعاية الأمم المتحدة.

وينبغي أن يكون من بين الأهداف الرئيسية للفريق المقترح مواصلة المناقشات النشطة مع السلطات الحالية في كابل بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ مختلف مشاريع البنى التحتية في أفغانستان – وفي المقام الأول في مجالات النقل واللوجستيات والطاقة. وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص لزيادة مشاركة أفغانستان النشطة في عمليات التكامل الإقليمي ذات الطابع الاقتصادي. ومن خلال أنشطة الفريق التفاوضي، يمكننا أن نحقق التنفيذ العملي للترابط الإقليمي الذي تكون فيه أفغانستان جسراً هاماً يربط بين وسط آسيا وجنوبها. ويمكن أن يضم الفريق المقترح دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، فضلاً عن منظمات دولية تكترث لمصير الشعب الأفغاني الذي طالت معاناته.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن أوزبكستان تؤيد مشروع قرار اليوم بشأن أفغانستان (A/77/L.11) لأننا نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعمه للشعب الأفغاني لبناء دولة مستقرة ومرنة ومزدهرة وآمنة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على نظر الجمعية العامة في الحالة في أفغانستان. وما فتئنا ندعو إلى اتخاذ الجمعية قراراً يحظى بتوافق حقيقي في الآراء، يجسد نصه الحقائق الراهنة ونهجاً موحداً من جانب المجتمع الدولي في السعي إلى التوصل إلى تسوية فعالة طويلة الأجل للمسألة الأفغانية. ومما يؤسف له أن إجراءات العمل بشأن الوثيقة ما فتئت عكس ذلك تماماً بوضوح لعدة سنوات حتى الآن.

ونرى زملاءنا الغربيين يبذلون جهوداً دؤوبة لفرض تفسيرهم الخاص لما يحدث في البلاد على المجتمع الدولي بأسره من أجل التستر بعناية على عواقب حربهم التي استمرت ٢٠ عاماً والفرار غير المسؤول للقوات الأجنبية في نهاية آب/أغسطس ٢٠٢١. إن النفاق في إلقاء كل اللوم الناجم عن فشل حملتهم العسكرية واستمرار تدهور الوضع على عاتق السلطات الجديدة هو نفاق صارخ. وإزاء

تلك الخلفية، تم ببساطة تجاهل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المستمرة في أفغانستان، فضلاً عن شواغل دول المنطقة.

وقد أكدنا مراراً وتكراراً أن أعضاء الجمعية العامة سيكونون قادرين تماماً على التوصل إلى توافق في الآراء على قرار بشأن أفغانستان. ولكي يحدث ذلك، يجب أن تكون العملية نفسها موضوعية وأن تأخذ في الاعتبار مجموعة واسعة من المواقف. ومع ذلك، استمر زملاؤنا الغربيون بإظهار عدم الاهتمام بالقيام بعمل صادق في الممارسة العملية، مفضلين الانغماس في الألاعيب والتلاعب وراء الكواليس. وطالبوا صراحة هذه المرة، على سبيل المثال، بما في ذلك عن طريق الضغط على القائمين غير الرسميين بصياغة مشاريع القرارات، بإزالة أي شيء يتعارض مع ما يعتبرونه التصور الصحيح للوضع الحالي في البلاد وأسبابه من النص. لذلك ليس من المستغرب أن أي إشارات إلى التحقيقات في جرائم الحرب التي ارتكبها التحالف الغربي في أفغانستان – والتي اضطرت المحكمة الجنائية الدولية على عجل إلى عدم منحها الأولوية بعد تهديدات الولايات المتحدة – قد أزيلت لاحقاً من الوثيقة النهائية.

يود الغرب أن ينسى الجميع الأعمال غير المسؤولة التي تقوم بها القوات العسكرية للولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي التي شنت بانتظام غارات جوية عشوائية على الأفغان العاديين، ناهيكم عن الإغارة الليلية والقتل خارج نطاق القضاء للمدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وبالمناسبة، قامت هيئة الإذاعة البريطانية في الأمس القريب بعمل تقرير آخر عن ذلك. وللأسف، على الرغم من التقارير التي أصدرتها مختلف المنظمات غير الحكومية المستقلة عن جرائم الحرب المروعة، بغية تحقيق العدالة ومحاسبة مرتكبيها، لم تجر أي تحقيقات بسبب الابتزاز الفظ من جانب واشنطن. غير أن مثل هذا الاستخفاف ليس بجديد. إنه نموذج لموقف الولايات المتحدة وحلفائها من جرائم الحرب التي ارتكبوها في مناطق الأزمات الأخرى، بما في ذلك العراق وسورية وليبيا. وإزاء تلك الخلفية، يبدو نفاقاً من جانب زملائنا الغربيين أن يقصروا مناقشة انتهاكات حقوق الإنسان على ما تقوم به سلطات الأمر الواقع في أفغانستان. كما وجد زملاؤنا الغربيون أن تلك المقاطع التي تتحدث عن الأسلحة التي تركتها الولايات المتحدة والناتو في أفغانستان في أعقاب الانسحاب المتسرع لقواتهم غير مقبولة. بيد أن تلك الوفود لم تحاول حتى تقديم تفسير معقول لموقفها بشأن النقاط التي تعتبرها إشكالية.

وفي خضم الحالة الإنسانية والاقتصادية المتدهورة في أفغانستان، تم تجاهل البحث عن حل عاجل للمسألة التي طال أمدها والمتعلقة بالأصول الأفغانية المجمدة التي يحتاج إليها البلد لانتعاشه الاقتصادي وزيادة تنميته. وقد لاحظنا عدم استعداد المانحين الغربيين لمناقشة المسألة بجدية دون محاولة استخدام هذه المسألة المالية كوسيلة ضغط لممارسة الضغط على سلطات الأمر الواقع. وفي الوقت نفسه، من الواضح أن مصير الأفغان العاديين، الذين يفتقرون إلى أبسط وسائل العيش، يأتي في أسفل قائمة شواغل تلك البلدان. ونشعر بخيبة أمل إزاء عدم الرغبة الواضحة لدى زملائنا الغربيين في مجرد ذكر دور المنظمات الإقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة التعاون الإسلامي، أو النظر في مقترحات دول المنطقة لمساعدة أفغانستان في انتعاشها الاجتماعي والاقتصادي وزيادة تنميتها.

ومن المؤسف للغاية أن الوثيقة جاءت في نهاية المطاف غير متوازنة بسبب موقف مسبق يفيد مجموعة معينة من البلدان وتجاهل واضح للمقترحات التي أيدتها دول المنطقة. وفي ظل هذه الظروف، نرى لزاماً علينا أن ندعو إلى طرح مشروع القرار A/77/L.11 للتصويت.

وفي الختام، نود أن نؤكد أننا نواصل دعم أفغانستان وشعبها في هذه الفترة الهامة بالنسبة لهم، على الرغم من الحالة المتعلقة بمشروع القرار، وينبغي أن يفسر تصويتنا على أنه مجرد عدم موافقة على أعمال وأساليب عمل القائمين غير الرسميين على الصياغة بشأن الملف.

السيد خان (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تربط باكستان وأفغانستان روابط ثقافية وإيمانية وعرقية وجغرافية مشتركة لا تنفصم. وعلى مدى السنوات الـ ٤٠ الماضية، عانى شعب أفغانستان معاناة طويلة من التدخلات الأجنبية والحرب الأهلية والإرهاب. وإن لباكستان، بوصفها

الجارة المباشرة لأفغانستان، مصلحة حيوية في السلام والاستقرار هناك – في أفغانستان تعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها ومع المجتمع الدولي الأوسع؛ أفغانستان تحترم وترعى جميع مواطنيها، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين؛ أفغانستان خالية من الإرهاب؛ وأفغانستان مزدهرة مندمجة بشكل جيد في المجتمع الدولي.

وبعد مرور عام على انسحاب القوات الأجنبية وتولي حكومة طالبان السلطة، لا تزال الأولوية المطلقة هي لمنع حدوث أزمة إنسانية في أفغانستان. يعيش ٩٥ في المائة من سكان أفغانستان في فقر مدقع، وهناك شتاء آخر على الأبواب. ولمنع حدوث أزمة إنسانية أخرى، يجب على المجتمع الدولي أن يستجيب بشكل إيجابي لدعوة الأمين العام إلى تقديم ٤,٢ بليون دولار من المساعدات الإنسانية لأفغانستان. وعلى الرغم من الكارثة التي تعرضنا لها بسبب فيضان فاجع مطول، أبقت باكستان هذا العام الممرات البرية والجوية والبحرية من أفغانستان وإليها مفتوحة لتقديم الدعم قدر المستطاع لإخوتنا وأخواتنا الأفغان. وحتى بعد مرور ٤٠ عاماً، لا تزال باكستان تستضيف أكثر من ٣ ملايين لاجئ أفغاني وتقدم لهم الدعم.

ثانياً، من الضروري إنعاش الاقتصاد الأفغاني، وخاصة النظام المصرفي الذي تجمدت التجارة والاستثمار من دونه. والمسألة الملحة المتمثلة في الإفراج عن احتياطيات أفغانستان الوطنية المحتفظ بها في الخارج حاسمة لإنعاش النظام المصرفي وتعزيز النشاط التجاري العادي. ومن شأن الاستئناف السريع لإعادة الإعمار في أفغانستان وتنفيذ مشاريع جاهزة مع آسيا الوسطى للربط الإقليمي والبنى التحتية، فضلاً عن مدّ الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني إلى أفغانستان، أن يسهم إسهاماً كبيراً في التنمية والسلام في أفغانستان والمناطق المتاخمة لها.

ثالثاً، سيكون من الأهمية بمكان تجنب الأعمال التي يمكن أن تشعل نزاعاً داخلياً آخر داخل أفغانستان. وبغض النظر عن الاعتبارات الإيديولوجية، يجب على العالم أن يرحب بحقيقة أن هناك سلطة واحدة بعد ٤٠ عاماً تسيطر على كامل أراضي أفغانستان، ولا يوجد تحد موثوق لتلك السلطة. ومن الضروري ضمان ألا يتمكن أي مفسدين، داخل أفغانستان أو خارجها، من التحريض على عدم الاستقرار أو التمرد أو الإرهاب في أفغانستان. ويجب أن نتحقق من دور المفسدين، وخاصة أولئك القادمين من منطقتنا الذين يريدون مساعدة وتحريض الإرهاب ضد باكستان من الأراضي الأفغانية، ويجب تفكيك الشبكة الإرهابية التي أنشأتها في أفغانستان والمنطقة. ويصب في المصالح الحيوية للمجتمع الدولي بأسره وضع حد فاعل لخطر الإرهاب – داخل أفغانستان أو الصادر عنها – الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان أو داعش، وحركة طالبان، والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، والحركة الإسلامية في أوزبكستان وغيرها من الجماعات الإرهابية. ويجب أن نضع استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب. وللقيام بذلك، فإن التعامل مع حكومة الأمر الواقع أمر أساسي.

وستدعم باكستان جهود مكافحة الإرهاب مع احترام سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية. وتشاطر باكستان تماماً رغبة المجتمع الدولي في ضمان الحماية الكاملة لحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، وزيادة الإدماج السياسي والاجتماعي والجنساني. ومن الأرجح أن تتحقق تلك الأهداف من خلال مشاركة أكبر وأكثر استدامة مع أفغانستان وحكومتها الفعلية. وتجدر الإشارة إلى أن ما لا يمكن تحقيقه بالقوة لا يمكن تحقيقه من خلال العزلة أو الجزاءات أو الإكراه المالي. ويمكن أن يؤدي النهج القسري إلى تجدد العنف والنزاع، وتعزيز الجماعات الإرهابية، وتوليد تدفق جديد من اللاجئين الأفغان لا يستطيع أي من جيران أفغانستان استيعابه.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان وتعليم الفتيات، لا تزال باكستان منخرطة في معالجة مسائل الشريعة وتفسيرها، إلى جانب بلدان أخرى في منظمة التعاون الإسلامي، من خلال المحادثات بين طالبان ووفود العلماء المسلمين، ولا سيما بهدف تيسير آفاق التعليم للنساء والفتيات الأفغانيات. ومن المهم أن نواصل البناء على تلك المبادرات بصبر ومثابرة. وفيما يتعلق بالإدماج السياسي، يجب الترحيب بالجهود التي تبذلها حكومة الأمر الواقع الأفغانية والبناء عليها الرامية إلى تشجيع

عودة المسؤولين الأفغان السابقين وإعلان العفو العام لتعزيز المزيد من استيعاب الجميع في حكم أفغانستان. وينبغي أن نرحب أيضاً بإعلان حكومة الأمر الواقع فرض حظر على زراعة الخشخاش. وإذا أريد للحظر أن ينجح، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى تشجيع المحاصيل البديلة التي يمكن أن تدعم سبل عيش المزارعين الأفغان.

ونثق بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ستواصل مشاركتها الوثيقة وتبني علاقة ثقة متبادلة مع حكومة الأمر الواقع في أفغانستان. ونرحب بتعيين الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام، السيدة روزا أوتونبايفا. ونأمل أن يصبح تكوين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان متسقاً مع الحقائق الجديدة في أفغانستان.

وأخيراً، يجب على المجتمع الدولي أن يبني مساراً واقعياً وعملياً نحو التطبيع في أفغانستان، مساراً يعالج شواغل المجتمع العالمي – حقوق الإنسان والإدماج والإرهاب – بينما يستوعب أيضاً التوقعات المشروعة لحكومة الأمر الواقع الأفغانية. وستواصل باكستان مساعيها لتحقيق تلك الغاية في إطار جيران أفغانستان المباشرين الستة بالإضافة إلى روسيا في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي ومع البلدان الصديقة الأخرى.

السيد رازالي (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تثير الحالة في أفغانستان قلقاً بالغاً لدى ماليزيا. وتؤدي البيئة الأمنية المحفوفة بالمخاطر، وتقليص الحريات المدنية، والسيناريو المتردي المتعلق بالحالة الإنسانية، إلى تكثيف المصاعب التي يواجهها الشعب الأفغاني. ويؤدي انعدام الأمن الغذائي وأزمة سوء التغذية ومزيج من الجفاف الشديد والكوارث الطبيعية إلى زيادة تفاقم محنتهم.

ويسلط الأمين العام الضوء في تقريره (A/77/340) على أن ما يقرب من ٢٤,٤ مليون شخص، أو ٥٩ في المائة من العدد المقدّر لسكان أفغانستان، بحاجة إلى مساعدات إنسانية في هذا العام مقابل ١٨,٤ مليون شخص فقط في بداية عام ٢٠٢١. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل يدا بيد لتخفيف معاناة شعب أفغانستان، ولا سيما المتضررين من الكوارث وانعدام الأمن الغذائي. واستجابة للزلزال والفيضانات التي ضربت أفغانستان في وقت سابق من هذا العام، قدمت حكومة ماليزيا مؤخرا مساهمة قدرها ٢٠٠ ٠٠٠ دولار من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وتضاف هذه المساهمة إلى تلك التي قُدمت خلال الاجتماع الوزاري الافتراضي الرفيع المستوى بشأن الحالة الإنسانية في أفغانستان المعقود في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، وكذلك من خلال الصندوق الاستئماني الإنساني لأفغانستان التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي أنشئ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

وبالإضافة إلى ذلك، يواصل عدد من المنظمات غير الحكومية الماليزية العمل مع الأطراف ذات الصلة وتقديم المساعدة الإنسانية بنشاط إلى الشعب الأفغاني، بما في ذلك من خلال بعثات الإغاثة الإنسانية وتشغيل المرافق الصحية ومرافق التعليم ما قبل الابتدائي. وتعرب ماليزيا عن تقديرها لقيادة وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على مساعدتهم غير المحدودة لحكومة أفغانستان وشعبها ونكرر نداء الأمين العام لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لسد العجز البالغ ٢,٥٩ بليون دولار ليتسنى تنفيذ استجابة منقذة للحياة للأفغان المحتاجين.

ولا تزال ماليزيا ملتزمة بعملية سلام ومصالحة وطنية يقودها الأفغان ويتولون زمامها وتخضع لسيطرتهم. ويجب أن تكون تلك العملية شاملة للجميع وأن تدعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تشمل المشاركة الكاملة والهادفة للنساء والشباب والأشخاص المنتمين إلى الجماعات العرقية والدينية وغيرها من الأقليات. وفي ذلك الصدد، تشعر ماليزيا بالقلق إزاء انتهاك حقوق النساء والفتيات في أفغانستان، ولا سيما استمرار حرمان الفتيات من التعليم الثانوي والجامعي. ويجب إزالة جميع العقبات التي تحول دون التمتع الكامل بهذا الحق الأساسي على وجه السرعة.

وتشعر ماليزيا أيضا بقلق عميق إزاء الهجمات المستمرة على الأقليات العرقية والدينية وغيرها من الأقليات في أفغانستان، ولا سيما

من جانب الجماعات الإرهابية. وندين بأشد العبارات الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ونشجب موجة الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المرافق التعليمية والمواقع الدينية، فضلا عن المباني الدبلوماسية والموظفين الدبلوماسيين. ويجب محاسبة مرتكبي هذه الأعمال الشنيعة.

وتلاحظ ماليزيا مع التقدير التوصيات الواردة في آخر تقرير لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عن حقوق الإنسان في أفغانستان، الذي نُشر في حزيران/يونيه، وتدعو إلى النظر فيها بعناية وتنفيذها على وجه السرعة، بما في ذلك من جانب المجتمع الدولي.

لقد أسفرت عقود من النزاع على أرض أفغانستان عن تلوثها بمخلفات الحرب، ولا سيما الذخائر المتفجرة. ولا تزال هذه الذخائر المتفجرة، إلى جانب التهديد الكبير الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، تلحق أضرارا جسيمة بالمدنيين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، فضلا عن آثارها غير المتناسبة على الأطفال. وبين الحين والآخر، يتعرض المدنيون إما للقتل أو التشويه بسبب تفجير الذخائر غير المنفجرة أو الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وتشيد ماليزيا بعمل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في تطهير الأراضي الملوثة في أفغانستان في ظل ظروف صعبة، وندعو إلى تقديم الدعم للقضاء على الضرر الذي تسببه مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

وهناك أيضا حاجة إلى اتخاذ تدابير ملموسة لمعالجة مشكلة المخدرات في أفغانستان نظرا للصلات القوية بالأنشطة الإجرامية والإرهاب. ونلاحظ الحظر المفروض على زراعة خشخاش الأفيون وجميع المخدرات، الذي فرضته حكومة طالبان في نيسان/أبريل، فضلا عن التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنفيذ برامج بديلة لكسب الرزق للمزارعين.

وبينما يجب أن تنبع عملية السلام والمصالحة الوطنية من داخل أفغانستان، فإن دعم المجتمع الدولي شرط أساسي لتهيئة الظروف المؤاتية في ذلك الصدد. ويؤدي التعاون الإقليمي دورا هاما في تهيئة هذه الظروف في أفغانستان، وينبغي الاعتراف به. وتود ماليزيا أن تعرب عن تقديرها لجهود وإسهام مختلف المنظمات والترتيبات الإقليمية فيما يتعلق بأفغانستان.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/77/L.11، المعروض علينا في هذا الصباح، تغتنم ماليزيا هذه الفرصة لتشكر البعثة الدائمة لألمانيا على تيسير المفاوضات بشأن مشروع النص. ونفهم أن مشروع القرار المعروض يمثل توازنا دقيقا بين مختلف آراء الوفود. ولئن كانت هناك رغبة في صياغة أكثر طموحا بشأن المساعدة الإنسانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون الإقليمي، فإننا نفهم أن الوفود لم تشاطر جميعها ذلك الرأي خلال المفاوضات. ومع ذلك، ستؤيد ماليزيا مشروع القرار.

وتؤكد ماليزيا من جديد استعدادها للتعاون مع بلدان ثالثة لتحقيق تنمية رأس المال البشري وتقديم المساعدة الإنسانية والمالية لشعب أفغانستان، بما في ذلك من خلال مختلف المنظمات غير الحكومية.

السيد غوميس روبليدو فردوسكو (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): تمثل مسألة أفغانستان أحد أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. إنه بلد ممزق بسبب الحالة الإنسانية والاقتصاد المنهار والحوادث الإرهابية المتكررة والأزمة الحادة في مجال حقوق الإنسان.

ولا تدع تقارير الأمين العام مجالا للشك فيما يتعلق بتدهور حقوق النساء والفتيات في أفغانستان، فضلا عن استبعاد الأقليات والجماعات العرقية الأخرى من المناصب الحكومية الرئيسية، وهو أمر يؤسف له بالنسبة لشعب متنوع مثل الشعب الأفغاني. ويجب تنفيذ الحق الأساسي في التعليم، فضلا عن أحكام اتفاقية حقوق الطفل، بشكل كامل كعنصر ضروري لتأمين مستقبل أفغانستان.

وتؤمن المكسيك إيمانا راسخا بأن الحوار هو السبيل الوحيد لدعم الشعب الأفغاني. ومع ذلك، من المحبط أن نكرر الدعوات إلى الوفاء بالوعود وتنفيذها من دون نتائج ملموسة. ونؤكد من جديد أنه ينبغي أن

يكون هناك تحول كبير نحو نظام للمشاركة والحوكمة الشاملة للجميع، فضلا عن إطار قانوني يضمن إمكانية اللجوء إلى القضاء ويتوافق مع التزامات أفغانستان الدولية.

وفي مواجهة تزايد مستويات انعدام الأمن الغذائي، هناك حاجة إلى توفير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية من دون قيود وبلا تمييز. والانتعاش الاقتصادي أمر أساسي لاستقرار أفغانستان، ونظرا للأزمة الحالية، هناك حاجة ملحة إلى خلق فرص العمل في ظل عدم قدرة نصف القوة العاملة الأفغانية على العمل.

ويعني إقصاء المرأة أنه بغض النظر عن الدعم الذي يمكن أن يقدمه المجتمع الدولي، فإن الحاجز المؤسسي كبير جدا بحيث لا يمكن تحقيق نتائج دائمة. ونظرا للاحتياجات الإنسانية الشديدة، لا يمكن لأفغانستان أن تستغني عن إسهام المرأة. ويتطلب السلام المستدام مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية للمرأة الأفغانية في عمليات صنع السلام وإعادة الإعمار في البلد. وفي ذلك الصدد، تدين المكسيك أيضا أفعال الإيذاء والأعمال الانتقامية ضد المدافعات عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني والعاملين في مجال الصحة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

ويجب أن تظل مكافحة آفة الإرهاب في أفغانستان أولوية. وقد أدت الهجمات التي وقعت خلال العام الماضي إلى مقتل وجرح أعداد كبيرة من الناس بشكل غير مقبول، واستهدف العديد منها الأقليات. ونؤكد من جديد أن الأراضي الأفغانية يجب ألا تستخدم مرة أخرى كمقر للأنشطة الإرهابية.

وتقدر المكسيك عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والوكالات والصناديق والبرامج في الميدان. وفي ذلك الصدد، نود أن نسلط الضوء على العمل الهام الذي تقوم به البعثة في مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وفقا لولايتها. ولذلك، نرحب بحقيقة أن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة (A/77/L.11) يتضمن مسألة الاتجار بالأسلحة، ونأمل أن ينظر أيضا في البعد الإقليمي للاتجار بالأسلحة. ونقدر أيضا العمل الذي يقوم به جيران أفغانستان ونحثهم على مواصلة العمل معا بغية تحقيق الاستقرار في البلد.

السيدة دانوتيرتو (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الممثل الدائم لألمانيا على عرضه مشروع القرار A/77/L.11، بشأن الحالة في أفغانستان.

تعتقد إندونيسيا أن من المهم في هذا المنعطف المحوري تقدير التوافق بدلا من المواجهة، وأن ندفع العملية إلى الأمام وأن نتغلب على الركود. ولذلك، يؤكد وفدي التزام إندونيسيا الطويل الأمد بدعم أفغانستان في استعادة السلام وتمهيد الطريق لتحقيق الرفاه والازدهار. ونحن مقتنعون بأن عملية السلام التي يقودها الأفغان ويتولون زمامها هي وحدها التي يمكن أن تحل عقود من النزاع. وينبغي أن تؤدي العملية إلى اتفاق شامل يركز على مصالح الشعب الأفغاني، بما في ذلك نساؤه وفتياته، بغية التغلب على الأزمة وضمان السلام الدائم والتنمية والاستقرار في أفغانستان. وإزاء تلك الخلفية، تود إندونيسيا أن تؤكد على النقاط التالية.

أولا، إن مشاركة المرأة الأفغانية مشاركة كاملة ومتساوية وفعالة ومجدية في جميع مناحي الحياة أمر حاسم للتغلب على الأزمة وبناء أفغانستان تنعم بالسلام والاستقرار والرخاء. وفي آذار/مارس ٢٠٢٢، وقعت إندونيسيا مذكرة إعلان نوايا مع قطر بشأن إيصال المساعدات الإنسانية إلى أفغانستان، مع إيلاء اهتمام خاص لحصول الجميع على التعليم، بمن فيهم النساء والفتيات. ومن خلال تلك الشراكة، نهدف إلى تقديم المزيد من المنح الدراسية وبرامج بناء القدرات على مستوى القاعدة الشعبية لضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التعليم وحرية التنقل. وقبل تلك المبادرة، عززنا أيضا في عام ٢٠٢٠ تمكين المرأة من خلال إنشاء شبكة التضامن النسائي الأفغانية الإندونيسية، التي تؤدي دور منصة للمرأة الأفغانية لزيادة قدرتها على الانخراط والمشاركة في عملية السلام.

ثانيا، إن الاعتراف بالديناميات وأوجه التفاعل بين الدين والنزاعات المتعددة الأوجه في البلد وفهمها سيسهم في مشاركة مستقبلية أكثر

استدامة وفي عملية بناء السلام. وتؤمن إندونيسيا، باعتبارها أكبر دولة مأهولة بالمسلمين في العالم، مع خلفية ثقافية متنوعة، بتطبيق الإسلام على أنه رحمة للعالمين، والذي يعني "نعمة للكون". وفي ذلك الصدد، نواصل تعزيز الحوار بين العلماء في إندونيسيا وأفغانستان من خلال المؤتمرات والاجتماعات بغية زيادة تيسير تبادل الآراء بشأن ممارسة الإسلام بغية التوصل إلى فهم أفضل لتعاليم الاعتدال والتسامح والاحترام المتبادل. وبالتعاون مع قطر، عقدت إندونيسيا مؤخرا اجتماعا بين علماء من إندونيسيا وقطر وأفغانستان في الدوحة، كما شاركت في زيارة علماء منظمة التعاون الإسلامي إلى كابول. وخلال كلا الاجتماعين، اللذين شاركت فيهما أيضا عالمة إندونيسية، أكدنا كيف أن حصول النساء والفتيات على التعليم، في انسجام مع القيم الإسلامية، يسهم في تعزيز السلام.

وأخيرا، تواصل إندونيسيا دعوة سلطات الأمر الواقع إلى الوفاء بوعودها والتزاماتها. وعلى الرغم من الجهود الجارية، لم نشهد بعد تطورات هامة في أفغانستان. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء التحديات الأمنية المتزايدة فيما يتعلق بالانسحاب الكامل للقوات الأجنبية والزيادة الكبيرة في الهجمات الإرهابية التي تستهدف السكان المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة المتدهورة في البلد تستدعي التخفيف من آثار المخاطر الإنسانية فوراً. ومن الضروري وضع خريطة طريق تتضمن خطط عمل للوفاء بتلك الالتزامات لقياس التقدم المحرز وعمليات المتابعة، وينبغي لسلطات الأمر الواقع أن تعرضها. وهذا أمر حتمي لضمان السلامة في أفغانستان والاستقرار في المنطقة.

وفي الختام، يظل الدعم الموحد من المجتمع الدولي حيويا لصون عملية السلام وضمان إيصال المساعدة الإنسانية دون عوائق وتقديم الإغاثة الحقيقية للشعب الأفغاني. ويعكس مشروع القرار دعمنا الجماعي المستمر لعملية سلام شاملة للجميع يقودها الأفغان ويتولون زمامها بغية بناء بلد أكثر استقرارا وازدهارا وديمقراطية.

السيد جليل إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): خلال العقود الأربعة الماضية، تناولت الجمعية العامة الحالة في أفغانستان بالتركيز على السلام والاستقرار والحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان والتنمية. وفي هذا العام، ستنظر الجمعية في أول مشروع قرار لها بشأن الحالة في أفغانستان (A/77/L.11) منذ انسحاب القوات الأجنبية غير المسؤول واستيلاء طالبان عليها. وتأتي مناقشة اليوم في وقت حرج من الحالة الراهنة في أفغانستان، التي تتعامل مع عدد من الأزمات المترابطة والمتداخلة. والحالة الإنسانية مزرية جدا. ويعيش الملايين من الناس في فقر. ويزداد انعدام الأمن الغذائي سوءا، ونشهد انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات، اللواتي ما زلن محرومات من الحصول على التعليم. وفي غضون ذلك، لم تف سلطات الأمر الواقع بعد بالتزاماتها الدولية.

والحالة الراهنة في أفغانستان تذكرنا بأن التدخل العسكري في بلدان أخرى بذريعة مكافحة الإرهاب مع الادعاء بتحقيق الديمقراطية والسلام والرخاء لا يحط من أهمية تلك القيم المشتركة فحسب، بل يضر أيضا بتلك الدول وشعوبها. وتتطلب هذه الحالة الكارثية اعتراف القوات الأجنبية التي غزت أفغانستان واحتلتها بصورة غير مشروعة بمسؤوليتها والتزاماتها تحت ستار مكافحة الإرهاب ولم تترك في أعقابها سوى الدمار. واليوم سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار بغية توجيه رسالة قوية مفادها أن جميع الأعضاء سيقفون بحزم متحدين مع شعب أفغانستان في جهوده لبناء بلد مسالم ومزدهر وقادر على الصمود.

ويرتهن مستقبل أفغانستان أساسا باستعادة دستور البلد والالتزام القوي به. فوجود حكومة شاملة تستند إلى دستور راسخ هو السبيل الوحيد لضمان وحماية حقوق جميع أفراد الشعب الأفغاني، بما في ذلك النساء والفتيات، فضلا عن الأقليات اللغوية والعرقية والدينية. وفي مجتمع متعدد الأعراق ومتنوع مثل مجتمع أفغانستان، لا يمكن لأي جماعة أو حزب أو فصيل بمفرده أن يدعي أنه يمسك بزمام السلطة بمفرده. ويجب أن تضع طالبان في اعتبارها نداءات المجتمع الدولي المتكررة لتشكيل حكومة تعكس بدقة مجتمع أفغانستان المتعدد الأعراق. وتشكيل حكومة شاملة تستند إلى دستور راسخ عنصر حاسم للحصول على الاعتراف الدولي.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتمسك بدعمه لأفغانستان، لا سيما من حيث توفير المساعدة الإنسانية والإنمائية التي كانت حاسمة للاستجابة للاحتياجات العاجلة للشعب الأفغاني والحفاظ على الخدمات الأساسية وإنعاش الاقتصاد. وفي هذا الصدد، فإن استعادة النظامين المصرفي والمالي والتمكين من الوصول إلى الأصول المجمدة التي يملكها الأفغان والمصرف المركزي الأفغاني لصالح الشعب الأفغاني أمران حاسمان ويمثلان حلا مستداما وطويل الأجل لمعالجة الحالة الإنسانية في أفغانستان. ونشدد على أن تلك الأصول يجب أن تتمتع بالحصانة وأن تكون محمية من العمليات القضائية المحلية وممارسة الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية.

ومن المؤسف أيضا أن مشروع القرار، مرة أخرى بسبب اعتراض بعض البلدان الغربية، لا يشير إلى دور التدخل العسكري الأجنبي والانسحاب غير المسؤول للقوات الأجنبية من أفغانستان في خلق هذه الحالة المزرية في أفغانستان. وعلاوة على ذلك، نشدد بقوة على ضرورة التحقيق في الادعاءات المتعلقة بارتكاب القوات الأجنبية لجرائم حرب، واستكمال التحقيقات التي أجريت في السابق والتي فقدت الآن أولويتها بسبب التحيز والضغوط السياسية.

ولا تزال الحالة الأمنية في أفغانستان تبعث على القلق، نظرا لتصاعد الهجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المراكز التعليمية والمقار الدبلوماسية. وندين بشدة جميع هذه الهجمات، التي ترتكب معظمها جماعات إرهابية، لا سيما داعش، الذي لا تزال عناصره تأتي من سورية والعراق إلى أفغانستان. وقد كان للإرهاب أثر مدمر على أفغانستان والبلدان المجاورة لها. ونشاطر المجتمع الدولي تصميمه القوي على عدم السماح بأن تكون أراضي أفغانستان ملاذا آمنا لتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو غيرهما من الجماعات الإرهابية الدولية والجماعات التابعة لها، أو أن يستخدموها لتهديد أو مهاجمة أي بلد. ونسلط الضوء على مطالبة المجتمع الدولي المستمرة بأن تلتزم الطالبان بمكافحة الإرهاب.

وبنفس القدر من الأهمية، يجب أن يكون التصدي للتهديد الخطير الذي تسببه زراعة الأفيون غير المشروعة وإنتاج المخدرات والاتجار بها من الأولويات. وتتأثر إيران بشكل مباشر بهذا التهديد وتدفع ثمنا باهظا له. وعلى مدى السنوات الـ ٤٠ الماضية، اضطلعت إيران بدور نشط في مكافحة الاتجار بالمخدرات في المنطقة، حيث استشهد ما يقرب من ٠٠٠ ٤ فرد من قوات إنفاذ القانون الإيرانية وأصيب أكثر من ٠٠٠ ١٢ آخرين. ونشدد على أهمية حظر المخدرات المفروض على زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار بها واستهلاكها، ونعرب عن قلقنا إزاء حقيقة أن كمية زراعة الأفيون غير المشروعة، فضلا عن إنتاج المخدرات، ما فتئت تزداد بمعدل يثير القلق منذ أن استولت الطالبان على البلد. وتبرز إيران أيضا أهمية اتباع نهج شامل في التصدي لمشكلة المخدرات في أفغانستان، يشمل برامج للتنمية الزراعية والريفية من أجل إيجاد سبل عيش مشروعة بديلة ومحسنة للمزارعين.

ونعتقد أن هذا القرار السنوي الهام يمكن أن يستفيد أيضا من إبراز الدور الحيوي للمنظمات الإقليمية في تعزيز الاستقرار الطويل الأجل في أفغانستان. ونود أن نسلط الضوء على اجتماع وزراء خارجية البلدان المجاورة لأفغانستان، الذي اكتسب قدرا كبيرا من الخبرة وأثبت قيمته الكبيرة بشأن المسائل الحاسمة الأهمية بالنسبة لأفغانستان. والتعاون الإقليمي والترابط الإقليمي وسيلتان رئيسيتان وفعالتان لتحسين الحالة في أفغانستان وتحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية في البلد والمنطقة.

وستواصل جمهورية إيران الإسلامية، بالتنسيق الوثيق مع جيران أفغانستان والأطراف الأخرى ذات الصلة، ومع الاحترام الكامل لسلامة أفغانستان الإقليمية ووحدتها واستقلالها السياسي، مساعيها لمساعدة شعب أفغانستان على استعادة السلام والاستقرار وتمهيد الطريق نحو تحقيق الرفاه والرخاء لجميع الأفغان.

السيد فيفيلد (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، تشكر أستراليا الأمين العام على تقريره عن الحالة في أفغانستان (A/77/340)، ولكنني مضطر إلى القول إن أستراليا تشعر بقلق بالغ إزاء النتائج التي توصل إليها التقرير بشأن الانتهاكات المتصاعدة لحقوق الإنسان

للنساء والفتيات. كما أن المطالب الإنسانية المتزايدة والمشاكل الأمنية المستمرة تبرز التحديات الكبيرة التي تواجه شعب أفغانستان.

ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء الاستهداف غير المتناسب والمنهجي لطائفة الهزارة. إن الهجمات الخرقاء على أماكن العبادة والمدارس والأماكن العامة بغيضة، وندعو إلى محاسبة المسؤولين عنها وتقديمهم إلى العدالة.

ونجدد دعوتنا إلى الطالبان لاحترام حقوق جميع الأفغان وضمان حماية الأقليات العرقية والدينية. لقد أهدرت الطالبان فرصة الإصلاح واختارت بدلا من ذلك التراجع بشكل منهجي عن المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق سلب حقوق النساء والفتيات. لقد كثفت الطالبان ممارسة القمع وعدم الإدماج وأهملت توفير الخدمات الأساسية لشعب أفغانستان.

ولا يمكن المبالغة في خطورة الحالة. ويتوقف الدعم الإنساني الفعال على الوصول بدون عوائق إلى السكان المتضررين. ومن الضروري ضمان سلامة وحرية تنقل جميع العاملين في المجال الإنساني، ولا سيما النساء.

وفيما يتعلق بالأمن، كان المجتمع الدولي واضحا في توقعه عدم دعم الطالبان لوجود أي جماعة إرهابية في أفغانستان وعدم السماح باستخدام الأراضي الأفغانية لتهديد أو مهاجمة أي بلد. ولا تزال أفغانستان البلد الوحيد في العالم الذي يحرم الفتيات من كامل حقهن في التعليم. وهذا أمر غير مقبول. ومرة أخرى، نحث الطالبان على الوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب الأفغاني والإنهاء الفوري لاستبعاد الفتيات من التعليم الثانوي وتحديد موعد ثابت لفتح المدارس الثانوية لجميع الطلاب. وندعو الطالبان إلى احترام حقوق النساء والفتيات الأفغانيات من خلال إزالة القيود المفروضة على تنقلاتهن وحقهن في الحصول على عمل.

وتؤيد أستراليا بقوة مشروع القرار بشأن الحالة في أفغانستان (A/77/L.11)، وننضم إلى المجتمع الدولي في إعادة تأكيد التزامنا تجاه شعب أفغانستان. وأستراليا باقية على المسار، بغض النظر عن طول الرحلة. ونحن ثابتون في تصميمنا على دعم شعب أفغانستان والدفاع عنه.

السيد راي (كندا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتهنئة حكومة ألمانيا على العمل الرائع الذي قامت به في تزويدنا بنص يعكس، على ما أعتقد، رأي ومشاعر الجمعية العامة بأسرها. وأعتقد أيضا أن من المهم أن نبذل جهدا كبيرا لتأييد مشروع القرار المعروض علينا اليوم (A/77/L.11).

نجتمع هنا اليوم بوصفنا ممثلين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمناقشة الحالة المأساوية حقا في أفغانستان. لقد مر ١٥ شهرا منذ سقوط كابول، الذي أكمل استيلاء طالبان على أفغانستان. وبالنسبة للكثيرين منا، للأسف، يجب أن أقول إن أسوأ مخاوفنا قد تحققت. ويواجه ملايين الأفغان الجوع الحاد. وفي معظم أنحاء البلد، لا يُسمح للفتيات بالذهاب إلى المدرسة. ولا يُسمح لبعض النساء بالعمل ويُجبرن على البقاء في المنزل. كما لا يُسمح للمرأة بالمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت نابضة بالحيوية في البلد. وانتشرت الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء البلد، بينما يعيش الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والأقليات والنساء والمسؤولون الحكوميون السابقون وأفراد قوات الدفاع والأمن وغيرهم كثيرون في خوف من العنف أو الاحتجاز التعسفي أو ما هو أسوأ. ,قد تكلم العديد من زملائي عن محنة طائفة الهزارة ونحن نشهد إلى أي مدى أصبحت حياة عدة جماعات شبه مستحيلة بسبب موقف حكومة طالبان.

وفي تلك الظروف البالغة الصعوبة، تشكل الأمم المتحدة ووكالاتها نقطة الاتصال الرئيسية بين الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي. ويقدم الرجال والنساء الشجعان الذين يخدمون في أفغانستان تحت إشراف الأمم المتحدة مستويات غير مسبوقة من المساعدات الإنسانية، بما في ذلك أكثر من بليوني دولار من خلال خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، التي تساعد في إعالة المواطنين الأفغان الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي خلال أشهر الشتاء وما بعدها.

وهم يستعدون الآن لفصل الشتاء القادم. وفي عام ٢٠٢٢، ساهمت كندا في تلك الجهود من خلال تخصيص أكثر من ١٤٠ مليون دولار من المساعدات الإنسانية لأفغانستان والبلدان المجاورة لها.

(تكلم بالإنكليزية)

ومع ذلك، ها نحن هنا مرة أخرى. والشتاء يقترب وطالبان لا تلبي احتياجات الشعب الأفغاني. وبينما يمكننا جميعا، بل ويجب علينا، أن نفعل المزيد لدعم الشعب الأفغاني – وستواصل كندا دعمها الإنساني له – لا بد من القول إن قدرتنا على القيام بذلك مقيدة بسياسات طالبان. فكيف يمكن لأي اقتصاد أن ينمو لتحقيق أقصى إمكاناته فيما يواجه نصف سكان البلد قيودا على المشاركة في القوة العاملة؟ وكيف يمكن تلبية الاحتياجات الصحية والتعليمية للمجتمع إذا لم يُسمح للفتيات بالذهاب إلى المدرسة؟ وكيف يمكن تحقيق السلام المستدام من دون حوكمة تمثيلية وشاملة للجميع وحرية إعلامية؟ وأحيط علما بتعليقات سفير إيران بشأن ذلك الموضوع تحديدا. كيف يمكننا أن نثق في طالبان فيما تواصل تجاهل التزاماتها من خلال التعامل مع الجماعات الإرهابية التي نعرف أنها تنشط الآن في أفغانستان وخارجها، وكذلك من خلال إرهاب شعبها؟

لقد استجبنا. ووجه مجلس الأمن رسالة واضحة وموحدة بشأن مطالب طالبان. واستجبنا من خلال العمل المستمر لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي كانت تقودها في ذلك الوقت الكندية ديبورا ليونز. وتقودها الآن روزا أوتونباييفا (قيرغيزستان)، التي أتيحت لي الفرصة لمناقشة تلك المسائل معها. كما يوفر تعيين مقرر خاص معني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، ريتشارد بينيت، ميزة إضافية, وكان قد قدم تقريرا إلى الجمعية العامة في الشهر الماضي عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان. وأوصي الجمعية بقراءة تلك الوثيقة (A/HRC/51/6). إنه تقرير مقنع ودقيق جدا حول ما يحدث في البلد. وعرض السيد بينيت فيه الشواغل الخطيرة التي لمسها فيما يتعلق بتعليم الفتيات؛ وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري؛ والعنف ضد المرأة والطفل؛ والحق في العمل؛ وأعمال القتل الانتقامية؛ والاحتجاز التعسفي لأبناء الأقليات العرقية والدينية واضطهادهم. وكل ذلك مشار إليه في تقرير السيد بينيت. وقد أتيحت له الفرصة لا لمقابلة مسؤولي الحكومة فحسب، بل أيضا للسفر في جميع أنحاء البلد والاطلاع بنفسه على ما يجري بالضبط.

وليس من المستغرب أن تكون الرغبة في مغادرة أفغانستان أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وبالتعاون مع الشركاء المقربين، بما في ذلك قطر والإمارات العربية المتحدة وتركيا وباكستان، تمكنت كندا من الوفاء بالتزامها بإعادة توطين ٤٠ ٠٠٠ لاجئ أفغاني، حيث استُقبل ما يقرب من ٢٣ ٠٠٠ لاجئ أفغاني حتى الآن. ونحن ممتنون على ذلك الدعم. وفي الوقت نفسه، وبصفتي رئيس مجموعة أصدقاء أفغانستان هنا في نيويورك، ما فتئنا نجتمع مع قيادة بعثة الأمم المتحدة على أساس منتظم ومع ممثلي المجتمع المدني الأفغاني، الذين ينقلون بوضوح شديد صعوبات الحياة في ظل طالبان، وخاصة بالنسبة للنساء والفتيات. وفي الأسابيع الأخيرة، سمعنا نداءات للعمل من هؤلاء القادة الشجعان، حيث تحدثوا إلينا مباشرة عن أهمية الإقرار باستمرار التمييز الذي تمارسه طالبان ضد المرأة والذي يسمونه "الفصل الجنساني" أو "الاضطهاد الجنساني". وكندا ملتزمة بمكافحة ذلك التمييز المنهجي ضد المرأة ومواصلة العمل من أجل التغيير.

ومن الضروري أن توجه الجمعية العامة رسالة موحدة. ومن الضروري أن يعرف شعب أفغانستان أنهم لم يُتركوا وحيدين؛ وأن التزامنا بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، لا يزال قويا؛ وأن معاناة النساء والأطفال والأقليات في أفغانستان غير مقبولة ببساطة لأي منا، بوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة بموجب الميثاق. ويجب أن يعلموا أنه حتى في الوقت الذي تسعى فيه طالبان إلى الحد من الحريات الإعلامية، فإن المجتمع الدولي يدرك جيدا الانتهاكات التي تُرتكب. فلا يوجد مكان للاختباء. ولا يوجد مجال للتظاهر بأن هذا لا يحدث. كما لا توجد طريقة يمكننا من خلالها التظاهر في المجتمعات التي نعيش فيها بأننا لا نعرف ما يجري. ويجب أن نسعى إلى مساءلة

الجناة. وفي ذلك الصدد، أود أن أوضح أن كندا، بتهنئتها ألمانيا على عملها الممتاز في وقت عصيب، ستؤيد بالتأكيد مشروع القرار A/77/L.11. وأدعو جميع الدول الأعضاء هنا اليوم إلى أن تفعل ذلك أيضا وألا تستغل معاناة الشعب الأفغاني لتعزيز ببرامجها السياسية.

في بعض الأحيان عندما نقضي الصباح في الاستماع إلى مناقشة، نحصل على فرصة لسماع ما يقوله الناس. وشأني شأن العديد من الأعضاء، أتيحت لي الفرصة للاستماع إلى تعليقات زميلي سفير الاتحاد الروسي. وقد أشار إلى أن روسيا لن تؤيد مشروع القرار لأن هناك عناصر غائبة عن الوثيقة، وأنه لا يرى أنها تعبر تماما عن آراء حكومة بلده فيما يتعلق بما ينبغي أن يكون في مشروع القرار هذا.

حسنا، من المفيد أحيانا أن يكون أمامنا مشروع قرار حتى نتمكن من قراءته بالفعل. وعندما قال ممثل روسيا، على سبيل المثال، إنه لا توجد إشارة في الوثيقة إلى التعاون الإقليمي، فإن ذلك ليس صحيحا. فذلك موجود في الوثيقة. وعندما قال إنه لا توجد إشارة إلى أن أفغانستان كانت موضع تدخل من جانب كل من الاتحاد الروسي – ولم يذكر ذلك التدخل، ولكني أذكره الآن – والبلدان الغربية بعد الهجوم على البرجين التوأمين في مدينة نيويورك، قال إنه لا يوجد ذكر للمساءلة، ولكن في الواقع هناك مؤشر واضح جدا على ضرورة التحقيق والنظر ليس في انتهاكات حقوق الإنسان الحالية فحسب، ولكن أيضا في الانتهاكات السابقة.

ثم اشتكى من أن المحكمة الجنائية الدولية تراجعت عن التحقيق في سلوك القوات الأمريكية وغيرها في أفغانستان. حسنا، لقد رفضت روسيا التوقيع على نظام روما الأساسي. فروسيا ليست طرفا في معاهدة روما. ولو كانت روسيا تهتم حقا بالجرائم ضد الإنسانية وبقدرة المحكمة الجنائية الدولية على التحقيق، فمن المفترض أنها ستوقع على المعاهدة الآن. وقال إنه لم يذكر التقرير بتاتا أن المحكمة الجنائية الدولية تخلت عن تحقيقاتها. ولذلك، لا يسعني إلا أن أفترض أن الاتحاد الروسي سينضم إلى معاهدة روما، الأمر الذي أرحب به. وبصفتنا رئيسا للفريق العامل في نيويورك ونائبا لرئيس جمعية الدول الأطراف، فإننا نرحب بمشاركة روسيا، كما نرحب بمشاركة حكومة إيران، التي ذكر ممثلها أيضا أن المحكمة الجنائية الدولية لا تقوم بعملها في أفغانستان.

وعندما ينظر المرء إلى الوثيقة، فإنها تقدم في الواقع لمحة عامة شاملة جدا لما يتعين علينا أن نفعله ولطبيعة التحديات التي نواجهها ولكيفية التزامنا جميعا بالعمل معا في وقت تكتسي فيه رسالة التضامن مع نساء ورجال أفغانستان أهمية حاسمة. وهناك قسم كامل عن التعاون الإقليمي.

ويدرك الجميع أن مأساة أفغانستان هي أن هناك فرصة لأفغانستان لكي تكون مجتمعا مربحا ومزدهرا ونشطا، ومثقفا وذا توجه عالمي وقائدا إقليميا، بمشاركة شركاء في آسيا الوسطى، إيران وباكستان والهند، لتحقيق ذلك الحلم. وذلك أمر ممكن. فما الذي يقف عائقا أمامه؟ ولا أعتقد أن مراقبا موضوعيا يمكن أن يقول إن العائق الوحيد هو أن أفغانستان تعرضت لمثل هذا العنف الشديد على مدى السنوات الـ ٢٠ أو الـ ٣٠ الماضية. وأود أن أقول إن هذا عامل، لكنه لا يمكن أن يكون العامل الوحيد.

والشيء الوحيد الذي لم يذكره ممثل روسيا في هذه الوثيقة ولم يذكره في خطابه هو أنه من بين ١٩٣ دولة أعضاء في الأمم المتحدة، قررت حكومة أفغانستان المؤقتة وحدها أنه لن يسمح للفتيات بالذهاب إلى المدرسة وأن النساء لن يمنحن الفرصة للعمل خارج المنزل، ما لم يرافقهن شخص في الذهاب والإياب وأثناء تلبية جميع متطلباتهن الأخرى. وعلى وجه الخصوص، أود أن أقول بصفتي غير مسلم أنني لم أسمع بوجد بلد مسلم آخر يعتبر ذلك ممارسة مشروعة للإسلام. لقد تكلم ممثل إيران بوضوح شديد أمامي مباشرة على هذه المنصة. ويتفق ممثلون من باكستان وماليزيا ومن جميع أنحاء العالم. فتلك الممارسات ليست من المتطلبات الدينية. إنها عقيدة سياسية تعيد المرأة عدة مئات من السنين إلى الوراء وترفض السماح للمرأة بالمشاركة الكاملة في الحياة في بلدها. إن القول لفتاة تبلغ من العمر ١٢ عاما، " يمكن لأخيك الذهاب إلى المدرسة، لكن لا يمكنك الذهاب إلى المدرسة" أمر

غير مقبول. كيف يمكننا قبول ذلك؟ وكيف يمكننا، بوصفنا الجمعية العامة، أن نقول إن هذا ليس بالأمر السيئ. والاتحاد الروسي لن يؤيد ذلك. ولن تؤيد نساء الاتحاد الروسي ذلك لثانية واحدة.

وأعتقد أنه يقع على عاتقنا التزام، ليس مجرد خيار، بل التزام بتأييد مشروع القرار هذا. وأوصي أي شخص لديه شكوك نتيجة لما قيل له عن ما هو متضمن أو غير متضمن في المستند بقراءته. فليس لديهم ما يخسرونه من خلال قراءة الوثيقة ثم اتخاذ القرار بأنفسهم فيما إذا كان هذا اختراعا غربيا أو تعبيرا عن الإمبريالية. إن المساواة في الحقوق للمرأة ليست من اختراع أي بلد بمفرده. إنها لا تأتي من أي جزء من العالم. فتحقيق المساواة للمرأة والانفتاح على العالم قرار يتخذه كل بلد في هذا المكان عندما ينضم إلى المنظمة. وعندما يوقع بلد ما على ميثاق الأمم المتحدة، فهذا هو ما يوقع عليه. وهذا ما تفعله الأمم المتحدة. وسواء كان مسؤولو الأمم المتحدة هؤلاء قادمين من الصين أو مصر أو إستونيا أو أي من البلدان الموجودة هنا اليوم، فإنهم لا يفعلون ذلك باسم الإمبريالية الغربية. إنهم يفعلون ذلك باسم الإنسانية. وباسم الإنسانية، التي نتشاطرها، لا يمكننا أن ندير ظهورنا للنساء ولجميع شعب أفغانستان.

السيدة سكوتشيك (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

تشجع بولندا، بوصفها أحد مقدمي مشروع القرار A/77/L.11، جميع الدول الأعضاء على التصويت مؤيدة له. ونشكر ألمانيا ونهنئها على تيسيرها الناجح.

بعد مرور أكثر من ١٤ شهرا على صعود طالبان العنيف إلى السلطة، من الواضح أن سلطات الأمر الواقع الأفغانية لم تف بمعظم التزاماتها فيما يتعلق بتقاسم السلطة مع الأقليات الدينية والعرقية الأفغانية وحماية حقوق الإنسان ومنع أفغانستان من أن تصبح ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية الدولية. وعدم الاعتراف الدولي بحكومة الأمر الواقع دليل واضح على أن المجتمع الدولي غير مستعد لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع نظام لا يمثل جميع سكان أفغانستان ولا يحترم حقوق الإنسان الأساسية.

وتشعر بولندا بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتردية وإحجام نظام طالبان عن جعل النظام السياسي أكثر شمولا. ويساورنا القلق أيضا إزاء استمرار القيود والانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك القمع المؤسسي والمنهجي للمرأة الأفغانية. ووفقا لتقارير مثيرة للجزع صادرة عن آليات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، تتسم حالة حقوق الإنسان في أفغانستان بمدى مذهل من الانتهاكات والتجاوزات. ويحتاج ملايين الأفغان إلى المساعدة الإنسانية ويتأثرون بانعدام الأمن الغذائي العالمي. ومن بين هؤلاء، تتأثر النساء والأطفال، كما هو الحال عادة، بشكل غير متناسب.

إن القمع المنتظم والمنهجي للمرأة الأفغانية مدعاة للقلق الشديد. وتتدهور جميع جوانب حياة النساء والفتيات بصورة منهجية. ويؤدي تزايد التمييز والعنف إلى تفاقم الانتهاكات لحريتهن في التنقل وتقليص حقوقهن السياسية والاقتصادية. ولكن من الصعب أن أضيف إلى ما قاله زميلي للتو من على هذه المنصة قبل برهة.

وتشعر بولندا بقلق خاص إزاء الحظر المفروض على التعليم الثانوي للفتيات الأفغانيات. ومنع الحصول على التعليم ليس انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان للأفراد المتضررين فحسب، بل هو أيضا ضرر بعيد المدى سوف يلحق بالمجتمع الأفغاني ككل. إن بولندا عضو مؤسس نشط في مجموعة أصدقاء المرأة في أفغانستان، التي تأسست في عام ٢٠١٩ بمبادرة من المملكة المتحدة وقطر. ونحن ملتزمون تماما مع زملائنا الأعضاء بنفس القضية. ونستخدم هذا الفريق غير الرسمي لتوليد زخم سياسي وزيادة تعزيز تمتع النساء والفتيات الأفغانيات بحقوق الإنسان تمتعا كاملا ومتساويا ومجديا.

ولكل هذه الأسباب، يسرت بولندا والدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي، خلال الدورة الحادية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، قرارا بشأن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، اعتمده المجلس في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ (A/HRC/51/20). وكان الهدف

من القرار، في جملة أمور، تجديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان وتعزيزها، بما في ذلك ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان للطفل. وكرر القرار بقوة الدعوة إلى الإنهاء الفوري لجميع انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في أفغانستان.

وينبغي التشديد على أن عدم التقارب بين أفغانستان والمجتمع الدولي يعوق عملية استعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية التي تمس الحاجة إليها، فضلا عن المساعدة الإنمائية الدولية. وهذا بدوره يترجم إلى فرص ضائعة من حيث تعزيز الترابط الإقليمي والروابط التجارية في وسط وجنوب آسيا، وتعزيز الأمن الغذائي وأمن الطاقة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، وتأمين سبل العيش التي يستحقها السكان الأفغان.

وفيما يتعلق بالمشاركة الدولية في أفغانستان، فإن للأمم المتحدة دورا حاسما تؤديه. وتؤكد بولندا من جديد دعمها القوي لقيادة الأمم المتحدة في بذل جهود السلام والجهود الإنسانية والإنمائية والجهود في مجال حقوق الإنسان في أفغانستان. ونرحب أيضا بتعيين السيدة روزا أوتونباييفا مؤخرا ممثلة خاصة للأمين العام لأفغانستان ورئيسة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونشيد بوجود بعثة الأمم المتحدة دون انقطاع في الميدان وكل جهودها التي تركز على تنفيذ ولايتها السياسية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان. ونعرب عن تقديرنا لجميع موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان على التزامهم الثابت في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

السيدة نارفايز أوخيدا (شيلي) (*تكلمت بالإسبانية*): يشكر بلدي الأمين العام على تقريره عن الحالة في أفغانستان (A/77/340) ومتابعة تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. يدرس التقرير الزيادة في الاحتياجات الإنسانية التي نتجت عن التدهور الاقتصادي الحاد في البلد ومزيج مدمر من عدة عوامل، وهو عقود من النزاع والضعف الذي طال أمده والزلازل الأخيرة والمخاطر الطبيعية المتكررة التي تؤثر على حوالي ٢٤ مليون شخص، أو ٥٩ في المائة من العدد التقديري للسكان.

وما فتئت انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء والفتيات تتزايد باطراد. وعلى الرغم من أن سلطات الأمر الواقع وعدت في البداية بأن تكون المرأة قادرة على ممارسة حقوقها، بما في ذلك الحق في العمل والدراسة، فقد استبعدت النساء والفتيات بشكل منهجي من الحياة العامة. وتلاحظ شيلي بقلق عميق أنه بعد مرور أكثر من عام بقليل على سيطرة الطالبان على أفغانستان بحكم الأمر الواقع، في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٢١، لا تزال القيود الصارمة مفروضة على الحقوق والحريات الأساسية للنساء والفتيات الأفغانيات، بما في ذلك حظر التعليم الثانوي، مما يجعل أفغانستان البلد الوحيد الذي يحرم الفتيات من الحق الكامل في التعليم.

ووفقا للتقرير الذي نشرته بعثة الأمم المتحدة في ٢٠ تموز/يوليه حول حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، والذي يغطي الأشهر العشرة الأولى بعد تولي طالبان السلطة في عام ٢٠٢١، من الواضح أن النساء والفتيات الأفغانيات ما زلن يتأثرن بشكل خاص بالتنفيذ المتباين للتوجيهات الصادرة عن سلطات الأمر الواقع. وقد أوجدت تلك المراسيم مجتمعة بيئة مقيدة للنساء والفتيات في كل جانب من جوانب الحياة. ولا تزال القيود المفروضة على حركة المرأة وجسدها تزداد سوءا. ففي أيار/مايو، أصدرت الطالبان مرسوما يقضي بوجوب تغطية النساء لوجوههن في الأماكن العامة، وأمرتهن بالبقاء في المنزل ما لم يكن خروجهن ضروريا جدا. كما منعت النساء من السفر لمسافات طويلة بدون محرَم، وحرمت النساء غير المصحوبات بذويهم بشكل متزايد من الحصول على الخدمات الأساسية. وبوجه عام، ازدادت المراقبة غير الرسمية للنساء من جانب الأسر والمجتمعات المحلية وأرباب العمل، الذين كثيرا ما يتصرفون على هذا النحو خوفا من العواقب المحتملة لعدم التقيد بالمبادئ التوجيهية في المجال الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، أشار المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في تقريره الصادر في أيلول/سبتمبر (A/HRC/51/6) إلى أن منظمات حقوق الطفل في أفغانستان أبلغت عن زيادة حادة في زواج الأطفال بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية والإنسانية وانعدام الفرص التعليمية والمهنية للنساء والفتيات.

وتشكر شيلي ألمانيا على قيادتها بوصفها الجهة الميسرة لمشروع القرار A/77/L.11، بشأن الحالة في أفغانستان، وتشاطر الشعور بالاشمئزاز والسخط إزاء الضرر الذي تلحقه التدابير التي ذكرتها بالسكان بشكل عام، وخاصة النساء والفتيات. لقد انمحت عقود من التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في غضون بضعة أشهر فقط. وأود أن أستشهد بمحادثة بين المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان وامرأة في كابول، على النحو الموثق في تقريره، الذي يقدم سردا لحالة اليأس التي تعيشها ملايين النساء في أفغانستان. لقد أخبرته تلك المرأة بأن

”النساء الأفغانيات يعرفن ما يعنيه أن يكون الإنسان صامداً قوياً، لقد تحملنا الألم والمعاناة لسنوات طويلة أثناء النزاع، ودفنّا أبناءنا وبناتنا، لكن ما نشعر به اليوم من ألم وخوف على أنفسنا وعلى مستقبل بناتنا بينما نشعر بأن المجتمع الدولي قد نسينا، إنما هو ألم أسوأ بكثير“. (A/HRC/51/66، الفقرة ٢١)

ويجب أن تعرف النساء والفتيات الأفغانيات أنهن لسن وحدهن وأن المجتمع الدولي لم ينسهن. ويقع على عاتقنا التزام ومسؤولية مستمران للدفاع عن حقوقهن وإعلاء أصواتهن.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أود بداية أن أضم صوت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى البيان الذي ألقته المملكة العربية السعودية بالنيابة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأشكر وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية على جهوده في تيسير المفاوضات بشأن مشروع القرار المعنون ”الحالة في أفغانستان“ (A/77/L.11).

بعد مرور أكثر من عام على سيطرة الطالبان على كابول، لا تزال الحالة في أفغانستان مقلقة، خاصة مع تزايد الاحتياجات الإنسانية وانكماش الاقتصاد واستمرار التمييز ضد النساء والفتيات وحرمانهن من المشاركة الكاملة والهادفة والمتساوية في المجتمع. وتزداد الشواغل مع استمرار التهديدات التي تُشكلها الجماعات الإرهابية في أفغانستان على الأمن والاستقرار فيها والمنطقة ككل، الأمر الذي يتطلب من المجتمع الدولي مواصلة دعواته إلى سلطات الأمر الواقع بضرورة الحيلولة دون أن تصبح أفغانستان ملاذاً آمناً للإرهابين، على أن تنخرط سلطات الأمر الواقع في حوار جاد وهادف مع المجتمع الدولي بشأن مكافحة الإرهاب وإحلال الأمن في أفغانستان. وعليه تؤكد دعوة الإمارات على أهمية بذل كافة الجهود لإرساء الأمن في أفغانستان وتحقيق الاستقرار والتنمية فيها، بما يُلبي آمال وتطلعات الشعب الأفغاني الصديق. إذ يجب هنا إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع سلطات الأمر الواقع، لاعتبارات واقعية وعملية، وبما يضمن إحراز تقدم ملموس.

ويدعم بلدي الدعوات التي وجهها المجتمع الدولي لسلطات الأمر الواقع، بما في ذلك عبر مشروع القرار اليوم، للتراجع عن السياسات والممارسات التي تُقيد حقوق النساء والفتيات الأفغانيات. ونكرر أن هذه القيود تتنافى مع كافة الأديان والقيم والمبادئ الإنسانية، وأن مشاركة المرأة وحصول الفتيات على التعليم ليس أمراً اختيارياً، بل ضرورة لتحقيق التنمية والازدهار في أفغانستان. ومثلما أفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خسر الاقتصاد الأفغاني ما يقرب من خمسة بلايين دولار في عام واحد فقط. وسيكون من الصَعب استعادة تلك الخسارة إذا لم يُسمح للمرأة بالمساهمة بشكلٍ فعال في المجتمع وحصول الفتيات على حقهن في التعليم. ولا يسعنا سوى التأكيد على الدور الهام الذي تضطلع به منظمة التعاون الإسلامي في هذا الجانب. فالقضايا المتعلقة بحقوق المرأة في أفغانستان لن تعالج دون الأخذ بعين الاعتبار السياقات الثقافية والدينية فيها.

تؤكد دولة الإمارات على أهمية تضافر الجهود الدولية لتقديم المساعدات الإنسانية والمبادرات الثقافية لبناء مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً للشعب الأفغاني. واستكمالاً لدورها التاريخي في دعم الجهود الدولية في أفغانستان ودعم الشعب الأفغاني، وقعت دولة الإمارات مؤخراً على مُذكِرة تفاهم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتقديم مساهمة قدرها ٤ ملايين دولار لتغطية النفقات التشغيلية والإدارية للمستشفيات في أفغانستان، فضلاً عن تقديم أكثر من ١,٧ بليون دولار من المساعدات وتسيير جسور جوية لإيصال الإمدادات الغذائية

والطبية لتوفير الاحتياجات الضرورية للشعب الأفغاني، وخاصة النساء والأطفال. كما لعبت دولة الإمارات دورا مهما وأساسيا في إجلاء نحو ٥٠ ٠٠٠ شخص من الأفغان والرعايا الأجانب منذ شهر آب/أغسطس من العام الماضي. وسنواصل التعاون مع الشركاء الإقليميين والمجتمع الدولي لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى الشعب الأفغاني.

وأود أن أشير هنا إلى أن فداحة الأزمة الإنسانية تتطلب إعادة تنشيط الاقتصاد الأفغاني، من خلال اتخاذ خطوات لزيادة السيولة وتسهيل المعاملات المالية والخدمات المصرفية، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والجهات الفاعلة ذات الصلة لتخفيف القيود المفروضة على أفغانستان واتخاذ الترتيبات اللازمة لدعم تشغيل القطاع المالي. ولكن جميعا يدرك أن المساعدات الإنسانية ليست حلاً مستداماً، وبالتالي فإن تنشيط أجزاء من الاقتصاد الأفغاني سيقلل من الاحتياجات الإنسانية للشعب الأفغاني.

تعمل دولة الإمارات، منذ بداية عضويتها في مجلس الأمن، مع باقي أعضاءه، لتعزيز استجابة المجتمع الدولي للتحديات الخطيرة التي تواجهها أفغانستان وضمان اتباع نهج عملي وبناء لتحقيق هذه الغاية. ولذا، نتطلع إلى إيجاد طرق لمساندة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بقيادة الممثلة الخاصة للأمين العام، بما في ذلك من خلال الحفاظ على التفويض القوي للبعثة خلال المفاوضات التي سيجريها المجلس في آذار/مارس المقبل. إذ تُعد هذه المسألة ضرورية في ظل ما تلعبه البعثة من دور فاعل على أرض الواقع، وكذلك من حيث تنسيقها للجهود الدولية لتحسين أوضاع الشعب الأفغاني.

وختاما، تؤكد دولة الإمارات على التزامها بدعم الشعب الأفغاني والمشاركة بشكل بناء، سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو من خلال الترتيبات الإقليمية والدولية، لتحسين الأوضاع في أفغانستان.

السيد زيلينراث (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد مملكة هولندا البيان الذي أدلي به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لألمانيا على تقديم مشروع القرار A/77/L.11. وهو نص متوازن، ويبعث برسالة دعم واضحة إلى الشعب الأفغاني. ومنذ آخر مرة ناقشنا فيها هذا القرار في هذا المحفل، قبل عامين (انظر A/75/PV.40)، من الواضح أن الحالة في أفغانستان قد تغيرت تغيرا جذريا. فقد ازدادت حالة حقوق الإنسان تدهورا، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات، كما سمعنا بوضوح من المقرر الخاص قبل أسبوعين. إن وسائل الإعلام تُغلق، مما يحد بشكل كبير من الوصول إلى المعلومات. وقد انكمش الاقتصاد، ويواجه الملايين من الناس الجوع في هذا الشتاء مرة أخرى. وبينما انخفضت الحوادث الأمنية، فإن تنظيم داعش وتنظيم القاعدة موجودان بقوة في أفغانستان اليوم. ولا تتخذ سلطات الأمر الواقع الخطوات اللازمة التي تمكن من الاعتراف بها كحكومة مسؤولة سواء من جانب الشعب الأفغاني أو المجتمع الدولي. ونرى تقدما ضئيلا مخيبا للآمال في قضايا هامة، مثل حق الفتيات في التعليم. وأود أن أؤكد بوضوح: لا يمكن حل الكم الهائل من التحديات في أفغانستان من دون حكومة شاملة للجميع تمثل الشعب الأفغاني بأسره.

لقد أظهر لنا التاريخ أن عزل أفغانستان ليس خيارا. وسيمتد عدم الاستقرار في أفغانستان إلى عالمنا المترابط. ومن المهم ضمان أن نبقي أفغانستان في أذهاننا وعلى جداول أعمالنا. ومن المهم أن نواصل التحدث مع الناس في أفغانستان حول أفضل السبل لدعمهم. ومن المهم مواصلة الضغط على سلطات الأمر الواقع للقيام بعمل أفضل، عمل أفضل بكثير. ويتطلب تحقيق السلام المستدام والدائم الاحترام الكامل للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، فضلا عن الالتزام بالحوكمة التي تشمل الجميع وتمثلهم. ولذلك، فإن هولندا فخورة بأن تكون من مقدمي مشروع قرار اليوم، ونشجع جميع الدول الأعضاء على التصويت مؤيدة له.

السيد الديحاني (الكويت): يطيب لي في البدء أن أعرب عن بالغ الشكر والتقدير لكم، سعادة الرئيس، لعقدكم هذه الجلسة الهامة في إطار البند ٣٤ من جدول أعمال الدورة الـ٧٧ للجمعية العامة، المعنون

”الحالة في أفغانستان“، التي يأتي انعقادها اليوم بالتزامن مع ما تشهده الساحة الأفغانية من مستجدات وتطورات متسارعة.

كما يضم وفد بلدي صوته إلى البيان الذي ألقاه الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية بالنيابة عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أود، بداية، أن أسلط الضوء على بعض الجهود التي قامت بها دولة الكويت فيما يتعلق بالجانب السياسي وسير النشاط التفاوضي بين الأطراف المعنية، وكذلك الجانبين الإغاثي واللوجستي الخاص بعمليات الإجلاء. إذ قام بلدي، ومنذ ٤ آب/أغسطس ٢٠٢١، وعلى مدار أسابيع عديدة، بالعمل والتعاون مع دول متعددة على تنفيذ عمليات الإجلاء لما يقرب من ٠٠٠ ١٥ شخص من ٣٢ جنسية مختلفة عبر أراضيه وذلك لتسهيل عبور جميع الأشخاص وضمان وصولهم إلى وجهاتهم النهائية استشعارا منه بإنسانية الأزمة.

فيما يخص الجانب الإغاثي، وانسجاما مع إيمان بلدي الراسخ بدعم العمل الإنساني بما يسهم في تعزيز مسار بناء السلام والأمن المجتمعي، فقد قامت دولة الكويت بتقديم مساعدات إنسانية للشعب الأفغاني الصديق بلغت قيمتها الإجمالية أكثر من ٩٢ مليون دولار، والتي كان آخرها الإعلان في الاجتماع الرفيع المستوى لدعم الوضع الإنساني في أفغانستان، المنعقد في شهر آذار/مارس الماضي، عن دفع ١٠ ملايين دولار كمساهمة كويتية رسمية وشعبية والتبرع كذلك بمبلغ ٥ ملايين دولار إضافية من خلال وكالات الأمم المتحدة المتخصصة واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ولا يفوتني هنا أن أشير إلى المساعدات الإغاثية الأساسية التي قامت مختلف المؤسسات والجمعيات الخيرية في دولة الكويت بإطلاقها إيمانا منها بأهمية مساندة الشعب الأفغاني والمساهمة كذلك بتوفير الاحتياجات الأساسية له. كما ستواصل دولة الكويت التنسيق والعمل الوثيق مع المنظمات الدولية المعنية بالعمل الإغاثي، خاصة مع دخول فصل الشتاء وما له من تداعيات على الوضعين الإنساني والغذائي في أفغانستان.

أما بالنسبة للجانب السياسي وسير العملية التفاوضية، فقد أكدت دولة الكويت، ولا تزال، من خلال مشاركاتها المتعددة في الاجتماعات الإقليمية والدولية ذات الصلة، أهمية تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الأفغاني وتنفيذ البرامج التنموية لما لها من أثر واضح ومباشر في تحقيق الاستقرار والأمن الشامل.

ولا يفوتني، في الختام، أن أجدد الشكر لكم، سعادة الرئيس، على عقدكم لهذه الجلسة، وأن أؤكد كذلك على تطلع دولة الكويت لمواصلة التعاون مع مختلفة الجهات الإقليمية والدولية الخاصة بالنشاط الإنساني وللمشاركة كذلك في الاجتماعات والجلسات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

السيد تامورا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا لعقد مناقشة اليوم في هذا المنعطف الحرج بالنسبة لأفغانستان. ونود أيضا أن نشكر وفد ألمانيا على دوره الرائد في تيسير المشاورات بشأن مشروع القرار.

ويسر اليابان أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/77/L.11. ونعتقد أن مشروع القرار يغطي بشكل شامل جميع جوانب التحديات التي تواجهها أفغانستان.

على الرغم من أننا نحيط علما ببعض التطورات منذ استيلاء طالبان على السلطة في آب/أغسطس من العام الماضي، فيما يتعلق بالأمن وتدابير مكافحة الفساد ووصول المساعدات الإنسانية، فإن طالبان ما زالت بعيدة عن الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها للشعب الأفغاني. وهناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، بما في ذلك بناء نظام سياسي شامل، مع الاستماع إلى أصوات جميع أبناء الشعب الأفغاني واحترام حقوق جميع الأفغان، بمن فيهم النساء والأطفال والأقليات، وقطع العلاقات تماما مع الإرهاب.

ومعالجة تلك المسائل ستفيد طالبان نفسها وهي أفضل طريقة لكسب ثقة المجتمع الدولي وتأمين الموارد والمساعدة اللازمة لإعادة بناء البلد. وما فتئنا نشدد مرارا وتكرارا على تلك النقطة في تعاملنا مع طالبان.

وما فتئت اليابان تقف إلى جانب الشعب الأفغاني. فمنذ استيلاء طالبان على السلطة في آب/أغسطس ٢٠٢١، قدمت اليابان الدعم

في مجال احتياجات العمل الإنساني والاحتياجات الإنسانية الأساسية في أفغانستان والبلدان المجاورة بمبلغ إجمالي قدره ٢٠٠ مليون دولار.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام اليابان المستمر تجاه أفغانستان، خاصة عندما تشغل اليابان مقعدا كعضو منتخب في مجلس الأمن اعتبارا من كانون الثاني/يناير. وسنبذل قصارى جهدنا لدعم الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في عملها من أجل تحقيق السلام والاستقرار في البلد.

السيدة موران (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

نود أن نشكر ألمانيا على مشروع القرار A/77/L.11 وتيسيرها البناء للنص. وشاركت أيرلندا، بوصفها عضوا في الفريق الأساسي، مشاركة نشطة في المفاوضات. ومن شأن اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء أن يعكس اعترافا هاما بأهمية التكلم بصوت واحد إلى شعب أفغانستان وإلى طالبان.

ولا تزال أيرلندا تشعر بقلق عميق إزاء الحالة في أفغانستان. إن العنف وسوء المعاملة والقهر والجوع الذي يعاني منه ملايين الأفغان، والذي تفاقم إلى حد كبير بسبب استيلاء طالبان على السلطة، ينبغي أن يزعج كل عضو في الجمعية. والمراسيم التي صدرت اليوم بمنع النساء من دخول الحدائق العامة والمرافق الترفيهية في كابول ليست سوى أحدث مثال مدمر على ازدراء طالبان للمرأة الأفغانية.

ويجسد مشروع القرار ذلك القلق العميق إزاء حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات والأقليات. ويكرر كذلك تأكيد التزامنا الجماعي بأهمية الحكومة الشاملة والتمثيلية والتشاركية، أي حكومة تكفل المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية والآمنة للمرأة الأفغانية.

ومع اقتراب فصل الشتاء، تشتد الحاجة إلى الاستجابة للأزمة الإنسانية المتنامية في أفغانستان. ولا يزال الدعم المستمر من المجتمع الدولي حيويا، بما في ذلك، كما يعترف مشروع القرار، المساعدة الإنسانية الحاسمة الأهمية والاحتياجات الأساسية.

وأيرلندا، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، ما فتئت ثابتة في دعمها لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وفريق الأمم المتحدة القطري في أفغانستان. وقد أصبح عملهما في دعم الشعب الأفغاني، ضد القمع المتزايد لطالبان، أكثر أهمية من أي وقت مضى. وكذلك العمل الهام الذي يقوم به المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، الذي يسلط الضوء على الفظائع التي يتعرض لها الشعب الأفغاني.

وفي الختام، فإن مشروع قرار اليوم تعبير هام عن مسؤوليتنا كمجتمع دولي تجاه الشعب الأفغاني، أي مسؤوليتنا عن فضح تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان والإصرار على دعم حقوق الشعب الأفغاني غير القابلة للتصرف.

وإذ ندعو جميع أعضاء الجمعية العامة إلى تحمل تلك المسؤولية، يجب علينا أيضا أن ندعو طالبان إلى أن تكون خاضعة للمساءلة وأن تتحمل المسؤولية عن المعاناة والتحديات التي تواجه الشعب الأفغاني منذ الاستيلاء على البلد بالقوة.

السيد مالوفره (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف بضع نقاط بصفتها الوطنية.

أولا، اسمحوا لي أن أشكر الفريق الألماني على جهوده في تيسير العملية المؤدية إلى نص مشروع القرار A/77/L.11. ويكتسي هذا أهمية خاصة هذا العام، إذ يعكس التغير في الظروف في الميدان. وأود أيضا أن أعرب عن دعم سلوفينيا القوي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ومن المهم أن تحافظ بعثة الأمم المتحدة على وجود نشط في البلد، وأن تكفل جميع الجهات الفاعلة في أفغانستان بيئة آمنة ومأمونة لعملها، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٢٦٢٦ (٢٠٢٢)، المتخذ في ١٧ آذار/مارس.

ومن بين المسائل التي لا تزال سلوفينيا تشعر بقلق بالغ بشأنها الحالة الإنسانية الصعبة والمشقة التي يواجهها سكان أفغانستان، والتي تزداد سوءا بسبب القيود المتزايدة على حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات. وتحتاج جميع العمليات الإنسانية إلى الوصول الآمن ودون عوائق إلى كامل الإقليم لتقديم المساعدة العاجلة لجميع المحتاجين.

وقد ساءت حالة حقوق الإنسان في أفغانستان بشكل كبير، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات. وندعو إلى المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والفتيات في الحياة العامة، وكفالة حقهن في التعليم والعمل والتوظيف والحصول على الرعاية والخدمات الصحية، فضلا عن حقهن في التنقل والتعبير والتجمع.

وفي العام الماضي، أسهمت سلوفينيا بنحو نصف مليون يورو لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الأفغاني، من خلال عدد من الشركاء الدوليين وصناديق الأمم المتحدة ووكالاتها، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وقد حافظت سلوفينيا على وجود مستمر في أفغانستان منذ عام ٢٠١٤ من خلال منظمة "ITF آي تي إف لتعزيز الأمن البشري"، وهي منظمة إنسانية غير ربحية أنشأتها حكومة جمهورية سلوفينيا. ومنذ ذلك الحين، نفذت هذه المنظمة مشاريع مختلفة، معظمها في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، وعلى الرغم من الظروف المعقدة في الميدان، ظلت موجودة في أفغانستان، بما في ذلك بعد آب/أغسطس ٢٠٢١.

وسلوفينيا أيضا مانح نشط في مجال مساعدة الضحايا وفي القطاع الصحي، من خلال الدعم المباشر للعيادة المتعدّدة التخصصات التابعة لمركز الكشف عن الألغام في كابل. وخدمات تلك العيادة مجانية وتشمل كامل نطاق الخدمات التي تتراوح بين الصحة البدنية وتقديم المشورة النفسية الاجتماعية لجميع شرائح السكان الأفغان. في أكتوبر، وبدعم من دول مانحة أخرى، بدأت منظمة "ITF آي تي إف لتعزيز الأمن البشري" بتنفيذ مشروع ثان لمساعدة الضحايا يهدف إلى توفير إعادة التأهيل البدني المتنقل والدعم النفسي والاجتماعي في حالات الطوارئ في جميع أنحاء ولايات كابول وقندهار ونيمروز.

وفي الختام، نحن مقتنعون بأن اعتماد مشروع القرار سيوفر إطارا سياسيا وإنسانيا وإنمائيا محدّثا للحوار المستقبلي مع أفغانستان وبشأنها بغية تلبية احتياجات الشعب الأفغاني.

السيد كروكر (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): يتطلب حجم التحديات التي يواجهها الشعب الأفغاني استجابة حازمة وموحدة من المجتمع الدولي. ويحتاج ما يزيد على ٢٨ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية، ويعاني حوالي ٢٠ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وإذا لم تستمر المساعدات الغذائية، فقد نواجه خطر ظهور ظروف شبيهة بالمجاعة.

وفي الأشهر الأخيرة، حاولت بعض الدول الأعضاء استغلال الأزمة لتسجيل نقاط سياسية. فقد حاولوا زرع الانقسام حيثما كانت الوحدة مطلوبة، بينما فشلوا في الوقت نفسه في المساهمة في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية التي تعاني من نقص مزمن في التمويل.

والمملكة المتحدة، من جانبها، صرفت في السنة المالية الماضية ٣٢٥ مليون دولار من المساعدات الإنسانية والإنمائية لأفغانستان، والتزمنا بمبلغ إضافي قدره ٣٢٥ مليون دولار في هذه السنة المالية. ونحن ثاني أكبر جهة مانحة لصندوق البنك الدولي لإعادة إعمار أفغانستان، ونقود الجهود مع البنك الدولي وغيره بشأن تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومع ذلك، فإن مشاكل أفغانستان لن تحل ما لم توضع اللبنات الأساسية للاستقرار في مكانها الصحيح. وكخطوة أولى، يتطلب ذلك أن تدعم طالبان حقوق الإنسان بدلا من قمعها. إن التكلفة الاقتصادية لاستبعاد النساء والفتيات من المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية فادحة. ولا تزال التكلفة البشرية أكثر وضوحا.

وينطبق الشيء نفسه على الانقسام العرقي. إن الحوكمة الشاملة للجميع وحماية الأقليات أمران حيويان لمجتمع مستقر ومزدهر. ومع ذلك، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء خطر ارتكاب جرائم فظيعة، بما في ذلك ضد أقليات مثل طائفة الهزارة. وقد حذر المقرر الخاص من التجاوزات التي تظهر جميع سمات الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويجب التحقيق في تلك التجاوزات.

ويجب على الطالبان أن تضطلع بدور مباشر في تحقيق استقرار الاقتصاد. ويشمل ذلك ضمان الشفافية فيما يتعلق بالإيرادات والميزانية وكذلك إعادة إنشاء بنك مركزي مستقل يتمتع بالخبرة المناسبة.

وتتيح جلسة اليوم للدول الأعضاء فرصة التضامن مع الشعب الأفغاني. ولكن تضامننا غير كاف. ويجب أن نواصل دعم الاستقرار الاقتصادي مع التمسك بحزم بإلزام الطالبان بالوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن أفغانستان بلد عانى من تقلبات ومصاعب. مع الانسحاب المتسرع للقوات الأجنبية العام الماضي، انتهت الحرب التي استمرت ٢٠ عاما في أفغانستان في حالة من الفوضى. والآن، دخلت أفغانستان مرحلة جديدة من الانتعاش والتعافي، ويواجه البلد مهمة طويلة وشاقة تتمثل في إعادة الإعمار السلمي. لقد أثبت التاريخ مرة أخرى أن التدخل العسكري والنماذج الخارجية لا تنجح. يجب أن يكون مستقبل أفغانستان في أيدي الشعب الأفغاني نفسه. ولا ينبغي لجميع الأطراف أن تكتفي بالتشدق بشعار "القيادة الأفغانية والملكية الأفغانية لزمام الأمور"، بل ينبغي أن تضعها في اعتبارها وأن تضعها موضع التنفيذ.

وينبغي أن نشجع السلطات الأفغانية على بناء هيكل سياسي واسع وشامل للجميع والقضاء على التربة الخصبة للإرهاب واستكشاف نموذج للحوكمة يتسق مع الظروف الوطنية لأفغانستان. ومن المحتم أن يؤدي ذلك إلى تقدم تدريجي ومدفوع داخليا. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يحافظ على توقعات معقولة وأن يبدي الصبر اللازم.

وتواجه أفغانستان حالة إنسانية واقتصادية قاسية، حيث يعيش أكثر من نصف سكانها في حالة جوع وفي حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، وتتحمل النساء والأطفال العبء الأكبر. ومع اقتراب موسم البرد، يجب على المجتمع الدولي أن يسابق الزمن باتخاذ إجراءات فورية لمساعدة الشعب الأفغاني على تجاوز فصل الشتاء القاسي ببعث الدفء والأمل فيه.

وينبغي ضمان حقوق النساء والفتيات الأفغانيات في التعليم والعمل. ونأمل أن تبذل حركة الطالبان الأفغانية جهودا أكبر لتحقيق هذه الغاية بغية الاستجابة لشواغل المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، ينبغي عدم تسييس المعونة الإنسانية، ولا ينبغي ربطها بمسائل أخرى.

لقد انتهت عشرون عاما من الحرب، ولكن الآثار لا تزال باقية. وحتى يومنا هذا، لا تزال عشرات الملايين من الألغام الأرضية مدفونة في أفغانستان، بدون ترك أي مكان آمن. وتخلت القوات الأجنبية عن كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات التي وصلت إلى السوق السوداء. وفيما يتعلق بالتحقيق والمساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها القوات الأجنبية في أفغانستان، ينتظر الشعب الأفغاني إجابة. ويجب على البلدان التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحالة الراهنة أن تفكر بجدية في أخطائها وأن تصححها في الوقت المناسب. إن قطع المساعدة الإنمائية وفرض الحصار السياسي والعزلة لن يحل المشكلة، بل سيزيد من محنة الشعب الأفغاني.

والأصول الخارجية لأفغانستان هي ملكية سيادية للبلد؛ إنها أموال منقذة لحياة الشعب الأفغاني. وينبغي إعادة المبلغ بكامله إلى أفغانستان فورا ووضعه تحت تصرف شعبها نفسه لاستخدامه في إعادة الإعمار وتحسين سبل كسب الرزق. وهذه هي الأمنية العامة للشعب الأفغاني، وتوقع المجتمع الدولي على نطاق واسع، وتجسيد للإنصاف والعدالة.

وما فتئت الصين، بوصفها جارة لأفغانستان، تدعم بنشاط التنمية السلمية لأفغانستان. ففي العام الماضي، قدمت الحكومة الصينية ٣٠٠ مليون يوان كمساعدات طارئة لأفغانستان وبليون يوان كمعونة ثنائية. كما قمنا بنشاط بتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري مع أفغانستان واستوردنا أكثر من ألف طن من حبوب الصنوبر من البلد عبر الممر الجوي لحبوب الصنوبر، مما يساعد الشعب الأفغاني على توليد المزيد من الدخل.

وفي الشهر المقبل، ستعفي الصين ٩٨ في المائة من منتجات الأخشاب الواردة من أفغانستان من التعريفات الجمركية. وهذه مبادرة هامة أخرى لمساعدة شعب أفغانستان على كسب المزيد من الدخل. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي لدعم مشاركة الأفغان في التعاون الإقليمي والترابط بهدف إطلاق العنان لمزاياهم الجيوسياسية وتحقيق الاستقرار والازدهار في وقت مبكر.

والجمعية العامة على وشك البت في مشروع القرار المتعلق بالحالة في أفغانستان (A/77/L.11). ونتوقع دائما من قرار الجمعية العامة السنوي أن يعكس الحالة في أفغانستان بصورة شاملة وموضوعية، وأن يبعث بإشارة قوية للتضامن الدولي، وأن يظهر دعما دوليا راسخا لأفغانستان في جهودها للتغلب على صعوباتها وتحسين سبل عيش الشعب واستعادة التنمية.

ومما يؤسف له أن نص مشروع القرار غير متوازن، لا سيما فيما يتعلق بمسائل مثل رفع التجميد عن الأصول الأفغانية في الخارج والتحقيق في جرائم القوات الأجنبية المرتكبة في أفغانستان وخطر الانتشار المرتبط بالأسلحة التي تركت في البلد. وهذه المسائل حقيقية ومهمة. وفيما يتعلق بهذه المسائل، ينبغي ألا يعكس قرار الجمعية العامة قرارا بالتجاهل.

وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع المنظمات الإقليمية بدور فريد في أفغانستان وما فتئت تقدم إسهامات إيجابية في تحقيق السلام والاستقرار هناك. بيد أن بعض الدول الأعضاء رفضت السماح لمشروع القرار بالإشارة إلى منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي وغيرهما من المنظمات الإقليمية الرئيسية المنخرطة في أفغانستان. وعلاوة على ذلك، هناك العديد من العناصر الهامة الغائبة.

ومن المأمول فيه أن يتخذ مقدمو مشروع القرار نهجا متوازنا إزاء الشواغل المشروعة لجميع الأطراف بمزيد من الموضوعية والحياد وأن يتخلوا عن تفضيلهم غير المتوازن المستمر لموقف بعض البلدان. وستواصل الصين العمل مع البلدان الأخرى لتقديم المزيد من الإسهامات في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن نظام مالطة ذي السيادة المستقلة.

السيد ماغواير (نظام مالطة ذو السيادة المستقلة) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتقد أننا نتفق جميعا على أن فرصنا التعليمية أسهمت في وجودنا هنا اليوم. فقد مورس الإبداع والابتكار اللذان يشكلان كوكبنا بسرعة نحو الأفضل من خلال التعليم وتعززت القدرات الرائعة للبشر من خلال التعليم. وينظر نظام مالطة ذو السيادة المستقلة، بوصفه كيانا كاثوليكيا، إلى اكتساب المعرفة على أنه مشروع يدوم مدى الحياة وفي جميع مجالات الحياة.

ويوفر التعلم التأملي الموجه ذاتيا والتعليم الظروف المواتية للمعلمين والطلاب لاستيعاب المعرفة. ولذلك، لا عجب أن بنيامين فرانكلين قال مقولته الشهيرة إن الاستثمار في التعليم يعود بأفضل فائدة، وكما ذكر نيافة الكاردينال بارولين خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، فإن الاستثمار في التعليم هو أحد أكثر الطرق فعالية لجعل عالمنا وتاريخنا أكثر إنسانية (انظر A/77/PV.12).

وعلى الرغم من ذلك، يؤكد تقرير الأمين العام (A/77/340) رسميا أن حظر التعليم الثانوي للإناث يجعل أفغانستان البلد الوحيد في العالم الذي يحرم الفتيات من حقهن الكامل في التعليم. والأدهى من ذلك، وفقا لمنظمة «إنقاذ الطفولة»، أن ٢٧ في المائة من الشباب الأفغاني منخرطون في عمالة الأطفال بدلا من التعلم. ومن الواضح أن هدفي التنمية المستدامة ٤ و ٥ لا يتحققان في أفغانستان. وكما قال الأمين العام الأسبق كوفي عنان في عام ٢٠٠٣،

”لقد علمتنا الدراسة تلو الأخرى أنه لا توجد أداة للتنمية أكثر فعالية من تعليم الفتيات. وإذا أردنا أن ننجح في جهودنا لبناء عالم أكثر صحة وسلاما وإنصافا، يجب أن تكون الفصول الدراسية في العالم مليئة بالفتيات، فضلا عن الفتيان. وستكون كل سنة دراسية يكملونها خطوة نحو القضاء على الفقر والمرض“.

ولا تزال عبارة ”حقوق الإنسان الأساسية“ من أكثر الكلمات استخداما داخل هذه الجدران. فما سبب ذلك؟ يرجع ذلك لأننا جميعا نشهد حرمان عدد كبير من الناس في جميع أنحاء العالم من حقوق الإنسان الأساسية هذه بشكل محزن. ووجدت منظمة «إنقاذ الطفولة» أن ١٩,٧ مليون طفل وبالغ، أي ما يقرب من ٥٠ في المائة من سكان أفغانستان، يعانون من الجوع، فيما يوجد ٥ ملايين طفل على حافة المجاعة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال ٥٥ في المائة من السكان يعيشون في فقر. وفي مواجهة ذلك من خلال وكالتنا الدولية للإغاثة، مالتيزر إنترناشيونال، يواصل نظام مالطة ذو السيادة المستقلة تقديم المعونة الإنسانية العاجلة للمشردين داخليا في كابول وحولها ويدعم اللاجئين من خلال أفرقته في باكستان، كما حثت الأمم المتحدة قبل عام.

وقد بتنا جميعا نسلم بأننا وصلنا الآن إلى مرحلة حاسمة بشأن ما إذا كنا سنحقق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أم لا؛ ومن ثم، فإن هذا هو السبب في مدى أهمية هذا اليوم وهذا الأسبوع وهذا العام لمستقبل كوكبنا ولشعوبنا. وفي حين أن بعض الناس قد يعتقدون أن هذه الأهداف غير قابلة للتحقيق، لا يزال لدينا خيار. وهذا الخيار هو إما النجاح أو الفشل. والمشهد الجيوسياسي الحالي، وعناصره أكثر من ١٠٠ مليون نازح قسرا و٢٧ نزاعا مستمرا و ٠٠٠ ١٣ رأس حربي نووي و ٦٩٠ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع، يقتضي بشدة أن تستفيد كل دولة على الوجه الأكمل من مواضيع الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة: التضامن والاستدامة والعلم. وإذا كنا جادين في بناء مستقبل مستدام لا يتخلف فيه أحد عن الركب، فإن الاستجابات العملية المنحى والمساءلة والشفافية العالمية، كلها أدوات يتعين علينا مواصلة تنفيذها في كل جانب من جوانب الأمم المتحدة وفي إطار سياساتنا المحلية.

ويؤكد نظام مالطة ذو السيادة المستقلة بقوة إيمانه بالحق في التعليم بوصفه أحد أقوى الحلول في إيجاد مستقبل مستدام، ويشعر بالأسى الشديد إزاء النتائج داخل أفغانستان. وبذلك، أود أن أردد كلمات أمين عام سابق آخر، بان كي – مون، عندما قال:

”إن التعليم حق أساسي وأساس للتقدم في كل بلد. وتعتمد البلدان المزدهرة على العمال المهرة والمتعلمين. وتجبرنا تحديات التغلب على الفقر ومكافحة تغير المناخ وتحقيق تنمية مستدامة حقا في العقود القادمة على العمل معا. ومن خلال الشراكة والقيادة والاستثمارات الحكيمة في التعليم، يمكننا تحويل حياة الأفراد والاقتصادات الوطنية وعالمنا“.

ويشيد نظام مالطة ذو السيادة المستقلة بالخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة لتنفيذ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وهذه حقا وسيلة إيجابية وموثوقة توفر لنا نظرة متعمقة بشأن التطورات الجارية من الداخل. ويلزم أن يواصل المجتمع الدولي اقتراح خطوات من هذا القبيل وتشجيعها وتنفيذها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثلة الاتحاد الروسي بشأن نقطة نظام.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): فيما يتعلق بالأخطاء الملحوظة في الترجمة الشفوية الإنكليزية للجزء الأخير من بياننا، لا بد لي من أن أكرر ما قلته. وآمل أن يُنقل هذا البيان بشكل صحيح.

إننا نأسف بشدة لأن مشروع القرار A/77/L.11 غير متوازن وذلك بسبب المواقف المتحيزة المتأصلة التي تحابي بلدانا غربية معينة والتجاهل الصارخ للمقترحات التي تؤيدها دول المنطقة. وسأضيف هنا أيضا أنه بعد السنوات الـ ٢٠ الماضية، أصبحت أفغانستان في حالة يرثى لها، حيث أصبحت النساء غير قادرات على العمل أو الدراسة، لذلك يضطررن إلى بيع أعضائهن وأطفالهن لإطعام أسرهن. وبالنظر إلى ذلك، فإن محاولة التستر على حقيقة أن الغرب مسؤول عما يحدث ورفض النظر في الخطوات الحقيقية التي يمكن أن نتخذها لتحسين الوضع، لا سيما من خلال الإفراج عن الأصول، ينمان عن الافتقار إلى المسؤولية.

وفي ذلك الصدد، نحن مضطرون لطرح مشروع القرار للتصويت. ونشدد على حقيقة أننا، على الرغم من الحالة المتعلقة بمشروع القرار،

ما زلنا ندعم أفغانستان وشعبها في هذا الوقت الهام بالنسبة لهم. ولا ينبغي تفسير تصويتنا على أنه ليس سوى عدم موافقة على إجراءات وأساليب عمل القائمين على الصياغة غير الرسميين بشأن هذا الملف.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في إطار مناقشة هذا البند.

ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.11، المعنون "الحالة في أفغانستان". وقد أُغلق الآن باب المشاركة في تقديم مشروع القرار إلكترونيا.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار، وإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار A/77/L.11: أستراليا، أندورا، أوكرانيا، بالاو، البرتغال، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تايلند، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سويسرا، طاجيكستان، فانواتو، فنلندا، كرواتيا، الكويت، لاتفيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مقدونيا الشمالية، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موناكو، نيوزيلندا، هنغاريا، اليابان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بلجيكا، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كمبوديا، كندا، شيلي، كولومبيا، كرواتيا، كوبا، قبرص، تشيكيا، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، بالاو، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، توغو، تركيا، توفالو، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فييت نام، اليمن

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

بيلاروس، بوروندي، الصين، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إثيوبيا، غينيا، نيكاراغوا، باكستان، الاتحاد الروسي، زمبابوي

اعتمد مشروع القرار A/77/L.11 بأغلبية ١١٦ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ١٠ أعضاء عن التصويت (القرار ٧٧/١٠) .

[بعد ذلك أبلغت وفود تونس وكوستاريكا وولايات ميكرونيزيا الموحدة الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.]

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*) قبل إعطاء الكلمة لتعليلات التصويت بعد التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن يدلي بها الممثلون من مقاعدهم.

أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد خان (باكستان) (*تكلم بالانكليزية*): امتنعت باكستان عن التصويت على القرار ٧٧/١٠ بشأن أفغانستان.

لقد شاركنا بنشاط في المشاورات غير الرسمية ونقدر أن ألمانيا والمشاركين في تقديم القرار قد استوعبوا بعض اقتراحاتنا. ونرحب بالاعتراف بدور باكستان في استضافة اللاجئين الأفغان وتيسير عمليات الإجلاء من أفغانستان. ونرحب أيضا بالاعتراف بالتهديدات التي يتعرض لها جيران أفغانستان المباشرون، ودعوة أفغانستان إلى اتخاذ خطوات ملموسة ضد جميع المنظمات الإرهابية، والتحذير المعرب عنه من محاولات عرقلة السلام والاستقرار في أفغانستان، والحاجة إلى المشاركة المستمرة للمجتمع الدولي مع أفغانستان، وأهمية مشاريع الربط الإقليمي، والإقرار بتدابير العفو العام، وحظر زراعة الأفيون الذي أعلنته أفغانستان. وترحب باكستان بدعوة القرار إلى الالتزام بسيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية وبضرورة التغلب على التحديات الأمنية. ونؤيد أيضا الرغبة المعلنة في ضمان حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات، وتعزيز الحوكمة الشاملة والقضاء على الإرهاب داخل أفغانستان والقادم منها.

ومع ذلك، لا يزال القرار غير متوازن، وغير واقعي من عدة جوانب. فهو لا يعترف بوجود حكومة جديدة بحكم الأمر الواقع في أفغانستان. وهو لا يحدد أي عملية لتعزيز التطبيع في أفغانستان من خلال عملية التعامل مع حكومة الأمر الواقع. ولا يوجد التزام برفع التجميد عن الاحتياطيات الوطنية لأفغانستان، ولا يوجد التزام بالمساعدة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي لأفغانستان بخلاف تقديم المساعدة الإنسانية.

وعلى وجه الخصوص، تشعر باكستان بخيبة الأمل لأنه سمح لأحد الوفود بمنع الإشارة إلى المنظمات الإرهابية على وجه التحديد، بما في ذلك حركة طالبان باكستان، فضلا عن الإشارة إلى دور منظمة التعاون الإسلامي وإسهاماتها في تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان.

ولذلك، فإننا لا نعتبر أحكام هذا القرار شاملة أو واقعية بما فيه الكفاية لتكون بمثابة إطار لتعزيز أهداف السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان في أفغانستان. ومع تقديرنا لجهود مقدمي مشروع القرار، يجب على وفدي أن يمتنع عن التصويت على هذا القرار لتلك الأسباب.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للتصويت بعد التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ٣٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/١٣.